الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غارداية

كلية العلوم العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : العلوم الإقصادية و التجارية و علوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

بعنوان :

دراسة مقارنة لادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التقليدية و الاسلامية

دراسة لبنكي BADR و BARAKA لوكالتي غرداية

لفترة 2018

من إعداد الطلبة : - كرامي حدة – بن روبة فاطمة الزهراء

نوقشت بتاريخ :2018/09/16

امام اللجنة المكونة من السادة :

ا.الدكتورة : بوعبدلي احلام	جامعة غرداية	رئيسا
الدكتور: حمزة عمي سعيد	جامعة غرداية	مشرفا
الاستاد: بن قايد الشيخ	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 2018/2017

شكر و تقدير

الحمد لله العلي القدير نحمده و نشكره وبه نستعين الذي هدانا إلى سبيل العلم. ولولاه لما كنا لنهتدي والذي وفقنا بواسع رحمته

وكامل قدرته في انجاز هذه الرسالة العلمية

كما نتقدم بالشكر و التقدير إلي الدكتور عمي سعيد حمزة الذي تحمل مسؤولية الإشراف على عملها والذي لم يبخل علينا في تقديم المساعدات و التوجيهات دون أن ننسي تقديم الشكر إلى كل أساتذة كلية الإقتصاد

و التجارة و علوم التسيير بجامعة غرداية .

وكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد.

الإهداء

سبحان الذي بيده ملكوت كل شيء الذي خلق السموارت بلا عمد و الأرض سخرها للإنسان

و الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العقل ووهبنا القدرة على التفكير ولا اله إلا الله.

بعد جهد جهيد وعمل فريد بإرادة من حديد وبتوفيق من العزيز الحميد بكل سعادة العالم بكل فرح الكون، يسرني ان أهدي ثمرة جهدي في نهاية مشواري الجامعي هذا إلى الرجل الذي أنار لي درب الحياة و علمني أن لا أتهاون عن طلب العلم حتى الممات

* أبي العزيز *

إلى التي كان لي بطنها وعاءا وصدرها سقاءا وبأيدي الآلام ربتني و بعيون الأتعاب راعتني وبصدر منشق حمتني و بالحب والحنان غمرتني إلى من وضع الجنة تحت أقدامها

* أمي الحبيبة*

الى الاخوة : جلال . سفيان . الياس .

الى اولادي : منصف . رحيل

إلى من عملت معي بغية إتمام هذا العمل، إلى صديقتي

بن روبة فاطمة

إلى كل من نسيهم قلمي و تذكرهم قلبي.

كرامي حدة

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلى إنسان

في هذا الوجود أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا

عليه أبي الكريم أدامه الله لي

إلى الإخوة : مراد . حميد . محمد . حسين . ياسين

إلى زوجي و ابني أدم

أبناء و بنات إخوتي : وصال . لينا . رنيم . ميار . سارة . أية . زكريا . أمين

إلى من عملت معي بغية إتمام هذا العمل، إلى صديقتي

كرامي حدة

لى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة

ملخص :

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على مقارنة عمليات ادارة مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية و الاسلامية وقد استخدمت دراسة التحليل الوصفي لتحديد اختلافات في عمليات في ادارة المخاطر الائتمانية و دلك من خلال محاولة تقدير حجم و مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنكين بالاعتماد على المؤشرات الاكثر دلالة للوقوف على العلاقة بين مستويات المخاطر و حجم التسهيلات الائتمانية التي يقدمها هدا البنك.

كما تستهدف الدراسة التعرف على مجموعة الاساليب التي يمكن للمصارف الاسلامية و التقليدية استعمالها لإدارة المخاطر الائتمانية و اهم المعايير لإدارة المخاطر الائتمانية للبنكين.

وقد استخدمت الدراسة الاستبانة شملت ادارة مخاطر الائتمان و توصلت نتائج الدراسة الى ان البنوك الاسلامية اكثر حساسية لعملية ادارة المخاطر و ان هناك فرق كبير بين البنوك الاسلامية و التقليدية في فهم و ادراك مخاطر الائتمان و تقييم و تحليل تلك المخاطر.

Le résumé :

Cette étude a été réalisées a fin de mètre en lumière les comparaisons des processus des risques fudiciaires entre les banques traditionnelles et les banques islamiques . cette étude a été réalise a partir de l étude de l analyse descriptive a fin de discerner les différences dans la gestion des risque judiciaires ceci a fin d évaluer le valeure de risque de crédit dont sont confrontés Les banques traditionnelles et islamiques en se basant sur les indicateurs et le volume de facilité de gestion des crédits que présente la banque .

Aussi cette a été réalisée afin mettre a jours les différentes méthodes qui adapte les banques islamiques et traditionnelles dans les gestion des risques fudicianes et les risques de crédit des banques en question.

Cette a étude s est basée sur le risques fudiciaines et la gestion des risque de crédit des banques en question ce qui nous neus même a conclure

Que les banques islamique et les banques traditionnelles sur la gestion des risque et la gestion des risques fudiciaieres et l évaluation des dits risques.

الفهـــرس

الشكر .....

الإهداء .....

الملخص .....

فهرس المحتويات .....

قائمة الجداول .....

قائمة الأشكال.....

المقدمة..... أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية

تمهيد..... 07

المبحث الأول: إدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك 08

المطلب الأول: إدراة المخاطر الإئتمانية في البنوك التقليدية 08

المطلب الثاني: إدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك الإسلامية 22

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 28

المطلب الأول: الدراسات العربية و الأجنبية 28

المطلب الثاني: اوجه الاختلاف و التشابه..... 30

خلاصة الفصل 31

الفصل الثاني: دراسة استبيانية لادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية

تمهيد..... 33

المبحث الأول: الطريقة و الادوات المستخدمة في الدراسة..... 34

المطلب الأول: منهجية و طريقة اعداد الدراسة..... 34

المطلب الثاني: ادوات الدراسة..... 35

المبحث الثاني: تجميع البيانات و تحليلها و اهم الاستنتاجات..... 36

المطلب الأول: عرض و تحليل نتائج الدراسة..... 36

المطلب الثاني: اهم الاستنتاجات..... 50

خلاصة الفصل 51

الخاتمة..... 52

قائمة المراجع..... 55

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الموجودات حسب مقرارات العالمية بازل1	18
02	أوزان المخاطر الالتزامات خارج الميزانية حسب اتفاقية بازل	19
03	تصنيفات الأوزان المخاطر لمصدر الادوات المالية حسب تعديلات بازل	19
04	الفرق بين اسلوب التصنيف الداخلي الاساسية و اسلوب التصنيف المتقدم	22
05	عدد المستجوبين	35
06	سلم ليكارت الثلاثي	36
07	بيانات المحور الاول "البنك"	36
08	بيانات المحور الثاني "شخصية العميل"	36
09	ثبات المحور الثالث "الضمانات"	37
10	ثبات المحور الرابع "لجنة بازل ونماذج التحليل"	37
11	ثبات بيانات الاستبيان	38
12	مستوى المؤهل العلمي للبنكين	38
13	الخبرة المهنية للبنكين	39
14	عدد دورات التكوين والتدريب لعمال البنكين	40
15	تطبيق البنك للعمليات في دراسة منح الائتمان	41
16	قيام البنك بدراسة شخصية العميل	43
17	الضمانات المعتمدة لمنح الائتمان	44
18	تطبيق لجنة بازل واستخدام نماذج تحليل الائتمان	46

19	نتائج تحليل اختبار t لايجاد الفروق في مستوى تطبيق البنك للعمليات في منح الائتمان	47
20	نتائج تحليل اختبار t لايجاد الفروق في مستوى دراسة شخصية العميل قبل منح الائتمان	48
21	نتائج تحليل اختبار t لايجاد الفروق في مستوى دراسة الضمانات قبل منح الائتمان	48
22	نتائج تحليل اختبار t لايجاد الفروق في مستوى تطبيق لجنة بازل ونماذج تحليل الائتمان	49

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكـل	الصفحة
01	مناهج منح الإئتمان	13
02	مستوى المؤهل العلمي للبنكين	39
03	الخبرة المهنية للبنكين	40
04	عدد دورات التكوين والتدريب لعمال البنكين	41

مقدمـــــــة

للبنوك دور اقتصادي مهم فهي التي تتولى الوساطة بين المودعين و المقترضين و هي مستودع لثروة المواطنين ، و بسبب بروز الأزمات المالية العالمية اعتبرت إدارة المخاطر المصرفية من أكثر المواضيع أهمية في الوقت الراهن و التي يهتم بها المصرفيون على مستوى عالم و أصبحت المخاطر تمثل تحديا للتمويل التقليدي و الإسلامي على حد سواء . حيث ان ازدياد المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية و تنوعها و تعقدها حتم على المصارف ان تزيد من اهتمامها بإدارة تلك المخاطر عن طريق ابتكار جملة من الاساليب و الادوات المالية التي تمنحها في تسيير و ادارة انشطتها الائتمانية ضمن مجال مخاطرة مسموح به فهدا ما جعل المصارف تولي اهتمام كبير بهذا الجانب و تضع نظما و اجراءات لإدارة مخاطرها .

فإدارة المخاطر المصرفية تهدف الى المحافظة على اصول المصارف و حمايتها من الخسائر من خلال تحقيق احتمالات وقوعها بوضع البدائل المناسبة . ويمكن القول ان ادارة المخاطر هي التي تنظيم متكامل يهدف الى التوصل الى وسائل محددة للتحكم في الخطر و الحد من تكرار تحقق حوادثه و التقليل من حجم الخسائر بافضل الوسائل و اقل التكاليف عن طريق اكتشاف المخاطر وتحليلها وقياسها و تحديد وسائل مجابهتها مع اختيار انسبها لتحقيق الهدف المطلوب

و باعتبار الائتمان هو الركيزة الاساسية في العمل المصرفي فلقد أولت المصارف الاسلامية و التقليدية اهتمام كبير بإدارة المخاطر الائتمانية خاصة بعد ازمة الائتمان في 2008 التي ادت الى انهيار العديد من البنوك العالمية

و نسعى من خلال دراستنا الى اجراء مقارنة ادارة المخاطر الائتمانية بين البنكين الربوي و غير الربوي وعليه نطرح التساؤل الرئيسي التالي :

-هل توجد اختلافات جوهرية لإدارة المخاطر الائتمانية ومن تم ادارتها في البنوك الاسلامية عن البنوك التقليدية ام لا ؟

و يمكن ايضا طرح التساؤلات الفرعية التالية :

-ماهي طبيعة ادارة المخاطر الائتمانية في البنكين الاسلامي و التقليدي ؟

-هل تواجه المصارف الاسلامية مخاطر اعلى من نظيرتها التقليدية ؟

-ماهي الاساليب والادوات التحويطية لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية ؟

2- فرضيات البحث:

لمعالجة الاشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية السابقة فإننا ننطلق من الفرضيات التالية :

-تختلف المخاطر التي تتعرض لها المصارف الاسلامية عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف التقليدية.

-ان اختلاف الانشطة بين المصارف التقليدية و الاسلامية يؤدي الى تنوع و زيادة المخاطر التي تواجه الانشطة الائتمانية لهده الاخيرة .

-ادارة المخاطر بالبنوك التقليدية و الاسلامية تقتصر بالدرجة الأولى على ادارة المخاطر الائتمانية.

-لا تختلف الاساليب التي تعتمدها البنوك الاسلامية في ادارة المخاطر الائتمانية عن تلك المعمول بها في المصارف التقليدية.

3 - مبررات اختيار الموضوع :

-ضرورة اختيار الموضوع يتلاءم مع طبيعة تخصص .

-المساهمة في تقديم حلول و اقتراحات لإدارة المخاطر الائتمانية البنكية.

-معرفة دور و نشاط البنكين و ادارتها للمخاطر الائتمانية في الحياة الاقتصادية .

-موضوع ادارة المخاطر الائتمانية في البنكين موضوع قديم جدب اهتمام الباحثين الاقتصاديين في البلدان العربية و الغربية فيه امكانية لأسقاط مفاهيم نظرية على دراسة ميدانية في الجزائر فقد وقع عليه الاختيار .

-معرفة و تحديد المخاطر البنكية.

4-اهداف الدراسة :

-اعطاء صورة شاملة عن مختلف المخاطر التي يواجهها العمل المصرفي.

- ابراز المفاهيم الاساسية للمخاطر و كيفية ادارتها في البنكين .

-ابراز الفرق في ادارة المخاطر الائتمانية بين البنوك الربوية و غير الربوية.

- تقييم مدى كفاءة انظمة المعلومات و تقنيات التحليل التي تدعم نظم و عمليات الادارة في تحديد و معالجة المخاطر الائتمانية .

-مراجعة التدابير و الاجراءات التي تعدها البنوك لتطوير لإدارة مخاطر الائتمان لديها وفق لمتطلبات بازل 2.

5 - اهمية الدراسة :

يعتبر موضوع ادارة المخاطر الائتمانية من اهم المواضيع المحفزة على البحث خاصة بعد الازمة المالية و التي تعتبر أجراء وقائي من الازمات التي تمس المصارف . حيث شغل الموضوع بال الكثير من الخبراء في العمل المصرفي التقليدي و الاسلامي.

6- حدود الدراسة :

من المعروف ان لكل دراسة حدودها الخاصة التي تعكس مدى الدقة و الالتزام بالجانب المنهجي و عليه نحاول بيان دراستنا من خلال ما يلي :

- البحث في كيفية ادارة المخاطر الائتمانية لدى البنكين من خلال التطرق لانواع المخاطر و الوسائل و الاساليب الوقائية والعلاجية المختلفة في كلا النوعين من البنوك و من تم اجراء مقارنة للتعرف على اي من البنوك مقدرة على ادارة المخاطر.

- يتناول هدا البحث عينتي محدودة مكونة من بنكين BADR - BARAKA .

- اعتمدنا في هدا البحث على دراسة استبيانيه و استطلاعية حول اراء المهنيين في البنوك حول الموضوع و قد استغرقت مدة دراسة تحليلية لهدا الاستبيان شهرا كاملا (2018/08/01 الى 2018/08/30.

7- صعوبات الدراسة:

من خلال انجازنا لهدا الموضوع واجهتنا صعوبات و بعض العراقيل و قد نحاول بدل جهدنا ان لا يكون لها تأثير سلبي على دراستنا و من اهمها ما يلي :

- نقص المراجع المتعلقة بموضوع بحثنا و المتمثل في العمل المصرفي.
- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالدارسة الميدانية .
- اهمال الموظفين في البنوك محل الدراسة لاستمارات الاستبيان و عدم رغبتهم في الاجابة عليها لأسباب مختلفة و غير موضوعية .

8- اقسام الدراسة :

لانجاز البحث قمنا بتقسيمه إلى قسمين حيث احتوى الفصل الأول على مبحثين نظريين و الثاني فصل تطبيقي تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع و اشكاليته، و تتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج البحث و جملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها، و جاءت فصول هذه المذكرة على النحوالتالي :

تم في هدا الفصل الأول النظري و احتوى من خلاله على مبحثين

-المبحث الاول الاطار المفاهيمي لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التقليدية و الاسلامية تطرق الى مطلبين المطلب الاول إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التقليدية اما المطلب الثاني لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الاسلامية .

-المبحث الثاني الدراسات السابقة حاولنا تسليط الضوء و تطرق الى مطلبين المطلب الاول دراسات عربية و اجنبية اما المطلب الثاني اوجه الاختلاف و التشابه.

اما الفصل الثاني العملي احتوى على دراسة استبيانية لادارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلامية و التقليدية

9- منهج الدراسة :

يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مشكلة البحث لآنه يناسب طبيعة موضوع الدراسة في جانبه النظري. حيث انه يساعد الباحث في ايضاح و تفصيل الجوانب المتعلقة بماهية المصارف و ادارة مخاطرها التي تتعرض لها و المرافقة لعملياتها

كما تحتاج الدراسة الى المنهج المقارن من خلال المقارنة بين ادارة المخاطر الائتمانية بين البنكين .

الفصل الأول :

الأدبيات النظرية و التطبيقية لإدارة المخاطر الائتمانية

في البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية

تمهيد :

تعتبر المخاطر جزءا لا يتجزأ من النشاط الإنساني مهما كانت طبيعته ، و قد استمرت المخاطر في التزايد مع التنوع الذي عرفته الأنشطة الإقتصادية و أصبحت صفة ملازمة للإقتصاديات المعاصرة .

إن البنوك لا تقبل المخاطر أيا كان نوعها و لكنها تدير المخاطر و إدارة المخاطر تعني بداية التعرف على نوع المخاطر التي يواجهها البنك و و تحديدها و توصيفها بدقة ، حيث تتميز المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية بخصوصيات و اختلافات جوهرية ، أدت إلى إختلاف منهجية تعبئة مواردها و توصيفاتها من جهة و اختلاف العلاقات التعاقدية بين المصرف و عملائه من جهة أخرى ، مما انعكس على طبيعة المخاطر التي تواجهها ، حيث تتعرض المصرفية الإسلامية إلى نوعين من المخاطر ، مخاطر تشترك فيها مع نظيرتها التقليدية ناتجة عن طبيعة العمل المصرفي ، و مخاطر تنفرد بها ناتجة عن خصوصية عملها ، حيث أصبح اهتمام مراقبي المصارف الإسلامية يدور حول كيفية إدارة المخاطر الإئتمانية التي تتعرض لها المصرفية الإسلامية و التقليدية بطريقة تلائم مع طبيعة عملها.

المبحث الأول : ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التقليدية

تلعب ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك دورا قياديا في وضع الاهداف و الطرق و الوسائل و فلسفة التعامل مع المخاطر الائتمانية , ولا شك ان نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى أي بنك يعتمد اعتمادا كليا على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية , و التشريعات السارية و بالأخص لمحددة و الأهداف الواضحة و على مدى استعداده للتعامل مع المخاطر لمعنية .

المطلب الأول : ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التقليدية :

أولا : تعريف المخاطر الائتمانية في البنوك التقليدية :

التعريف الأول : تفوق مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض و اعبائه و فقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان .[1]

التعريف الثاني : كما تعرف بانها مخاطرة عجز المقترض عن رد أصل الدين و فوائده و فقا للتواريخ المحددة لذلك أو عدم و جود نية السداد لديه رغم توفير القدرة المالية لذلك[2] .

ثانيا : تعريف ادارة المخاطر المصرفية بصفة عامة :

1) تعريف ادارة المخاطر البنكية بأنها : تحديد , تحليل و السيطرة على المخاطر الاقتصادية التي تهدد الاصول المالية للمؤسسة أو المستثمر و بصفة أخرى , فإن ادارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر و قياسها و متابعتها و ادارتها .
2) هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الادارة للحد من الاثارة السلبية للمخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن .

[1]- ابتهاج مصطفى عبد الرحمن , إدارة البنوك التجارية : الطبعة الثاني دار النهضة العربية , القاهرة 2000 , ص 444.

[2]-طارق عبد العال عماد , تقييم اداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة) , دار الجامعية , الإسكندرية , مصر 2003,ص 71.

ثالثا: أهم معايير إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التقليدية[1] :

تتضمن :

1. توافر المناخ الملائم لادارة المخاطر الائتمانية ؛
2. توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان ؛
3. توافر اجراءات للتعامل مع الائتمان و متابعته ؛
4. توافر اجراءات كافية للرقابة على مخاطر الإئتمان ؛

1-توافر المناخ الملائم لادارة المخاطر الائتمانية :

توافر المناخ الملائم لادارة المخاطر الائتمانية يعني موافقة مجلس إدارة البنك على الاستراتيجية و سياسات الهامة لمنح الائتمان و تتضمن :

1- مدى استعداد البنك لتحمل المخاطر و مستوى الربحية المطلوب ونتيجة ذلك على جودة محفظته الائتمانية و على تنوع المخاطر الائتمانية و على حدود المخاطر الائتمانية .
2- تحديد أنواع الائتمان الممكن منحه للعملاء و تحديد القطاعات و المناطق الجغرافيا الممكن منحها الائتمان .
3- و ضع حدود قصوى لأجل منح الائتمان و اسس لتعبير الائتمان .
4- تحديد إرشادات عن (نسبة القروض إلى الأصول أو نسبة كل نوع من أنواع من أنواع الائتمان الى الأصول و لنسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى اجمالي المحفظة الائتمانية أو حقوق الملكية) .
5- تحديد نوعية الضمانات و كيفية تقيمها و الجهة التي تقييمها و العلاقة بين حجم الائتمان و قيمة الضمانات .
6- وضع قواعد منح الائتمان لكبار المسلمين و أعضاء مجلس الادارة و الادارة العليا و العاملين بالبنك و أقاربهم و وضع قواعد الموافقة على منح الائتمان و قواعد الحصول على المعلومات و المستندات لواجب توافرها لمنح الائتمان و صلاحيات منح الائتمان و وضع قواعد المراجعة المستقلة الائتمان و قواعد تصنيف الائتمان و تكوين المخصصات .

2-توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان :

توافر الاجراءات السليمة لمنح الائتمان تتضمن الآتي :

[1] طارق الله خان ، حبيب أحمد، ص38

اولا : المعايير الملائمة لمنح الائتمان و تتكون هذه المعايير من الآتي [1]:

1. المعلومات الكافية لإجراء تقييم شامل لنوعية المخاطر المرتبطة بطالب الائتمان و امكانية تصنيفه ائتمانيا و فقا لنظام تصنيف داخلي بالبنك .
2. الاهلية القانونية لطاب الائتمان في تحمل الالتزام .
3. معرفة سمعة طالب الائتمان و خبرته و مركزه في الصناعة (القطاع) و الغرض من الائتمان .
4. طبيعة المخاطر الحالية و المستقبلية لطالب الائتمان و للصناعة (للقطاع) و مدى الحساسية للتطورات الاقتصادية و العلاقة بين المخاطر و الربحية .
5. مصادر السداد و مدى التزام العميل بسداد الالتزامات السابقة و نوعية الضمانات المقبولة .

ثانيا : التقدير لحدود الائتمان و يتم تقدير حدود للائتمان من خلال :

1. و ضع حدود لكافة بنود داخل و خارج الميزانية و وضع حدود للصناعات القطاعات و المناطق الجغرافية و الدول و وضع حدود للائتمان الممكن منحه بالاستناد على درجة التصنيف الائتماني للعميل .
2. و ضع حدود للائتمان الممكن منحه الى حقوق الملكية على مستوى العميل لواحد و إجمالي العملاء و ذوي المصالح المتداخلة مع البنك .

3-توافر اجراءات للتعامل مع الائتمان و متابعته :

يتضمن توافر اجراءات للتعامل مع الائتمان و متابعته بالاتي :

1- توافر نظام للتعامل مع ملفات الائتمان و تحديث بياناتها و مستنداتها .
2- متابعة التنفيذ للائتمان لمعرفة (مدى الالتزام بالسياسات و الاجراءات و القوانين و التعليمات الرقابية – الوضع المالي الحالي للعميل مدى توافر ضمانات كعظماء مناسب و فقا للحالة الحالية للعميل – مدى استخدام العملاء للحدود الائتمانية – مدى جودة الائتمان و التصنيف و تكوين المخصصات)
3- التصنيف الداخلي للائتمان و الذي يساعد على (منح الائتمان و متابعته مدى جودته – تسعير الائتمان = تحديد خصائص المحفظة الائتمانية .

و التركزات الائتمانية – تحديد القروض المتعكرة و مدى كفاية المخصصات .

[1] محمد عمر شبرا.حبيب احمد ,الادارة المالية في المؤسسات المالية المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب جدة. ط1- 2006- ص 67

4-توافر اجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان :

تتضمن الاجراءات الكافية للرقابة على مخاطر الائتمان في و جود ما يلي :

1- نظام مستقل لمراجعة الائتمان بهدف التعرف على (مدى كفاءة المسؤولين عن منح الائتمان و متابعته – مدى سلامة اجراءات التعامل مع الائتمان مدى جودة المحفظة الائتمانية – مدى سلامة نظام التصنيف الائتماني) .

2- رقابة داخلية للتأكد من الابلاغ عن الانشاءات في (السياسات الائتمانية الاجراءات الائتمانية– الحدود الائتمانية)

3- و حدة خاصة لاكتشاف التسهيلات الائتمانية المتعثرة في وقت مبكر .

رابعا : مناهج منح الائتمان [1]:

المنهج الاول : و هو ما يعرف بمنهج5Cs : و الذي يطبق و فق الآلية التالية :

1- الشخصية character

و المقصود بها أخلاقيات العميل و مدى تحليه بالصدق و الامانة و الوفاء بالعهود .

2- راس مال المقترض capital

و المقصود بها امكانياته و قدراته وملائمته المالية .

3- قدرته على ادارة المشروع capacity

و المقصود بها مدى طاقته الفكرية و المعرفية و الادارة المهنية من ثم , مدى قدرته على ادارة المشروع المراد تمويله بنجاح .

4- الضمانات : colla teral

و المقصود بها الضمانات الممكن أن يقدمها لقاء الائتمان .

5- الظروف المحيطة بالمشروع و بطالب الائتمان conditions

و المقصود بها الظروف البلد الإقتصادية و السياسية و تنعكس أثارها الإيجابية أو السلبية على قدرة طالب الائتمان على السداد و من ثم على مخاطر منحه الائتمان .

[1]- د. زياد رمضان , د. محفوظ جودة , إدارة مخاطر الائتمان , الشركة العربية للتسويق و التوريدات , ط 2 القاهرة , 2010 ,ص224

المنهج الثاني : منهج 5Psو الذي يطبق و فق الآلية التالية :

1- شخصية المفترض personality

2- الغرض purpose

و المقصود به الغرض من منح القرض هل هو استثماري أو تجاري أو استهلاكي .

3- القدرة على السداد payment و الرغبة فيه

أي قدرة المقترض على الوفاء من خلال تحليل تدفقاته النقدية الداخلية

4- الحماية protection

و المقصود بها حماية مصالح البنك المتعلقة بالائتمان المطلوب إذا تم منحه و بدخل في هذا المجال الضمانات المقدمة و مدى ملائمتها للائتمان المطلوب و مخاطرها المتوقعة .

5- التوقعات المستقبلية prospects

ذات العلاقة بمدى نجاح المقترض في أعماله

المنهج الثالث:[1] منهج prisme

و هو النظرة الحديثة لمكونات التحليل الائتماني و عناصره متوجهة نظر المصرف

1- التصور الواضح perspecture

لما سيكون عليه المشروع بعد حصوله على الائتمان.

2- القدرة على السداد repayment

3- الغاية من الاقتراض intention

4- الضمانات safeguards

5- الادارة management

أي تحليل أساليب و الإجراءات و السياسات الإدارية لطالب الائتمان بالإضافة إلى تحديد كيفية الاستفادة من مبلغ القرض .

[1]- د. زياد رمضان , د. محفوظ جودة ,نفس المرجع السابق .

شكل رقم 1 : مناهج منح الإئتمان

المصدر: اعداد الباحثين

خامسا : أساليب مواجهة مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية :

تعد المخاطر الائتمانية جزءا طبيعيا من القرار الائتماني , حيث يصعب الى درجة الاستحالة أن تجد قرار ائتمانيا خاليا من المخاطر , و القرار الائتماني في جوهرة محاولة للسيطرة على هذه المخاطر و النزول بها الى ادنى مستوى ممكن , أو تحجيمها او ابطال مفعولها نهائيا في المجالات التي يكون فيها ذلك ممكنا , فبعد قيام البنك قدير نوع و طبيعة المخاطر التي قد تترتب على اقراض عميل ما , و تأتي المرحلة تالية التي تتمثل في اقتراح بعض الاجراءات الوقائية , لكيفية التعامل مع هذه المخاطر و مواجهتها , بهدف التغلب عليها و التقليل من آثارها السلبية المتوقعة على نتائج القرار الائتماني , و فيما يلي بعض هذه الأساليب [1]:

1- الاستعلام المصرفي : قبل منح البنك الائتمان يلجأ الى الاستعلام و التحري بكل الطرق و الوسائل الممكنة عن و ضعية العميل الشخصية و المالية و مدى قذرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها و فقا للشروط المتفق عليها و من أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر :

- اجراء مقابلة مع طالب القرض : ان اجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف لبنك جانب كبير عن شخصيته و سمعته و مدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة و تعاملاتها المالية .

و هو ما يساعد مسؤول ادارة الائتمان على تقييم و معرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح .

[1] -إيمان الجرو , التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الافراض (المصرف الصناعي السوري نموذجا) , ص 52-54 رسالة ماجيستير 2007 , جامعة شكرين .

- المصادر الداخلية من البنك : يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك , و تتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال :
  - الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته اذا ما كان دائنا أو مدينا و التي تحدد طبيعة علاقة العميل مع البنك .
  - الوضعية المالية للعميل و سجل الشيكات المسحوبة عليه .

  التزام العميل بشروط العقد و كفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها .
- المصادر الخارجية للمعلومات : تساعد الاقسام الخارجية المتمثلة في المصارف الأخرى و الموردين و نشرات دائرة الاحصاءات العامة و الغرف التجارية و الجرائد الرسمية و المحاكم على تزويد ادارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما ان مبادلة المعلومات بين المصارف عن المدنيين من شأنه ان يساعدهما على تقييم حجم المخاطر .
- تحليل القوائم المالية : هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية المؤسسة و اعداد القوائم المستقبلية و تحليلها و الوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين و هو ما يزود ادارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض و مدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد .

2- طلب الضمانات الملائمة : تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ ادارة الائتمان التي تقويم قيمة القرض و على أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب , و تعد من أفضل و أنجح الاجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الاجراء بتعويض البنك و استعادة التمويل المقدم و عادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات

- الضمانات الشخصية : هي تعهد و التزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض و الفوائد و بذلك فهي تعبر عن الامان في تغطية القرض و تضم[1] :

الكفالات : الكفالة هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن ان يعني بهذا الالتزام اذا لم يفي به الدائن نفسه .

[1]- إيمان الجرو , التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الافراض ، مرجع سابق .

- الضمان الاحتياطي : هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يعتمد بموجبه على تسديد ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة احد الموقعين على التسدسد الاوراق التي يجري عليها هذا النوع هي السفتجة , السند , الشيكات.
- تأمين الاعتماد : هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية الذي ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد و كون ان التغطية الائتمان احتماليا ذلك ما يجعله موضع تأمين
- الضمانات العينية : ترتكز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع و التجهيزات و العقارات , و تقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن و ليس على سبيل تحويل الملكية و ذلك لضمان استيرداد القرض و تأخذ شكل الرهن العقاري , الرهن الحيازي , الإمتياز , و عموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الإعتبار :
  - ألا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان .
  - كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد و العمولات الأخرى .

3- الحد من التركيز الائتماني : يقصد بالتركيز الائتماني توجيه الائتمان الى عدد من العملاء و في نشاط و احد أو منطقة جغرافيا واحدة تظهر التركيزات الائتمانية إذا ما أصبحت هذه الصفات المشتركة مصدرا علما لضعف القروض المتمركزة فإن هذه القروض قد تشكل خطرا ملحوظا لإيرادات البنك و رأسماله و التقليل منها من خلال :

- تفرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح ما بين 10% - 25% من رأس المال الموضوع و يتعين الإهتمام بالمتابعة لأي تركز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية مع المتابعة الدورية .
- طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الامور الاساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة .
- كفاية رأس المال المصارف التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دوليا –لجنة بازل للملاءة المصرفية- و يتطلب ان يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم و كاف للمخصصات بما يكفل جودة الاصول القائمة .

4- الكفاءة في اعداد السياسة الائتمانية : بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة و تجنب مخاطر التعثر على ادارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم و كفاءتهم و هو ما يساعد على و ضع أهداف و خطط سليمة و منه تحديد مستوى المخاطر المحتملة و تسييرها وفق معايير و مقاييس نظامية .

5- تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني : هدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة و تفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك الى اتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء و ذلك بتنظيم آلية منح الائتمان و وضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض و فوائده في الآجال المحددة , و يعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على :

- اعداد و سائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية و المستقبلية .
- الاستمرارية في متابعة و معالجة الائتمان .
- وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكن من المستحقات

6- تتبنى أنظمة الخدمة (Experts system : في مجال اتخاذ القرارات على أي مستوى من المستويات داخل المنظمة , أن أنظمة الخدمة مصممة لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المالية , من الأمثلة الشائعة حول أنظمة الخبرة المطبقة في المجال المالي ما يعرف باسم : finex event toxadvisor

الأول مطبق في مجال المراجعة المحاسبية و الثاني موجه لمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحليل المالي .

7- التأمين على القرض : لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد خاصة هو التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين حيث يلزم البنك عملية بالتأمين , حتى يتمكن من استراد ما أمكن في حالة تحقق الخطره .

سادسا : ادارة المخاطر الائتمانية و فق مقررات بازل [1]:

تأسست لجنة بازل عام 1974 من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر , لمدينة بازل سويسرا , و أطلق عليها اسم لجنة الأنظمة و الرقابة المصرفية .

[1] mohamed ambar . la gestion de risque de crédit par la méthode raroc diplôme supérieur des étude bancaire .Ecole supérieur de banque . alger oct 2007 .p15

تهدف لجنة بازل الى تحديد حدود دنيا لكفاية راس المال و تحسين الاساليب الفنية للرقابة على أعمال التوريق و تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات و أساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

أولا : اتفاقية بازل الأولى :

تعتبر المخاطر الائتمانية ذات أهمية قصوى بالنسبة للمصارف و من جهة نظر البنوك المركزية , و هذا ما جعل اتفاقية سنة 1988 م تخص المخاطر الائتمانية لأصول الميزانية و خارجها بهدف تقنيين رأس المال المطلوب و لكن المصارف تعمل في اقتراض و اقراض الأموال , و لأنها تقرض , فان ديونها المستحقة تشكل جزء كبير من أصولها , و نوعية هذه الأصول تتوقف على مدى تحصيل هذه الديون بالكامل في مواعيد استحقاقها و عدم السداد في الوقت المحدد واردا دائما يتوقف على الجدارة الائتمانية للمقترض و لهذا , ما يهم المراقبين أن تدرك لمصارف مخاطرها الائتمانية و ان تحتفظ بالحد الأدنى لرأس المال المطلوب [1].

ففي عام 1988 , كان لكل بلد من البلدان تنظيمات خاصة بها بشأن الحد الادنى لمتطلبات رأس المال للمصاريف , مما أدى ذلك الى تشويه المنافسة على مستوى العالمي بين البنوك , بالإضافة الى ذلك , التنظيم الاقل حدة في بعض الحالات أدى الى انهيار بعض البنوك , و هو ما اثر على استقرار القطاع المالي و بذلك شهد عام 1987 أول ظهور للاتفاق على الأنظمة المصرفية الدولية [2].

حيث قدمت اللجنة تقريرها الأول علم 1987 لمحافظي البنوك المركزية و قد ركز التقرير بصورة كبيرة على وضع معيار لقياس كفاية راس المال من أجل تحقيق التوافق في الأنظمة و الممارسات الرقابية الوطنية , و في يوليو 1988 م تمت الموافقة على التقرير النهائي الذي قدمته لجنة بازل الذي يهدف الى تقوية و استقرار النظام المصرفي الدولي و إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف .

ركزت اتفاقية 1988 م على مخاطر الائتمان , و فرضت على المصارف الدولية "610" بنسبة الملاءة المشتركة و التنمية الشائعة لها نسبة كوك , و تحسب على النحو التالي :

[1]- شقيري نوري موسى وأخرون , ادارة المخاطر , الطبعة الأولى , دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان , سنة 2012 ,ص333 .

[2]- حسين بلعجوز , ادارة المخاطر البنكية و التحكم فيها , مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنضومة المصرفية في الالفية الثالثة :منافسة –مخاطرة- تقنية , جامعة الجزائر .

$$\text{نسبة كوك (الحد الادنى 08\%)} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الاصول و التعهدات المرجحة للمخاطر}}$$

كما قسمت لجنة بازل رأس المال الى شريحتين : المستوى الأول رأس المال الأساسي (رأس المال و الاحتياطات)

و المستوى الثاني رأس المال التكميلي وحددت بان المستوى الأول يجب ان يمثل 04% من الأصول المرجحة حسب أصناف الأصول وذلك تبعا لدرجة المخاطرة النسبية, و حددت اللجنة ضمن مقرر بازل1 ..... أوزان ترجيحية تطبق بغرض حساب الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان هي : 0 % , 10% , 20% , 50% ,100% , مع الأخذ بعين الإعتبار انتماء المقترض لأي دولة من المجموعتين (دول OECD . OECD) .

الجدول(1-1) :[1] يوضح الموجودات حسب مقرارات العالمية بازل 1

درجة المخاطر	نوعية الأصول
صفر	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية و البنوك المركزية بالإضافة إلى النقدية بضمان الأوراق المالية الحكومية +بالإضافة على المطلوبات المقررة المدعمة من حكومات و بنوك مركزية للدول OCDE
10 % إلى 50%	المطلوبات (الأصول) من هيئات القطاع العام المحلية حسب ما يتقرر وطنيا في كل دولة OCDE .
% 20	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية و بنوك منظمة دول OCDE .
%50	الفقرات النقدية برسم التحصيل . القروض المضمونة برهونات عقارية .
%100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + المطلوبات من القطاع الخاص + مطلوبات من خارج منظمة OCDE .

[1]- بعلي حسني مبارك , امكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل تغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة , رسالة ماجيستير غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , فرع إدارة مالية , جامعة قسنطينة الجزائر ,2012 / 2011 ,ص 12

Sourse :Bazel committee on Banking Supervision, **"International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards",** Bazel, July 1988,pp 21

الجدول(1-2): يمثل أوزان المخاطر الالتزامات خارج الميزانية حسب اتفاقية بازل[1] و التي تعطيها أوزان المخاطر

البنود	أوزان المخاطر
بنود مثلية للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض)	%100
بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيد عمليات مقاولات أو توريدات)	%50
بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل كالإعتمادات المستندية	%20

المصدر: سليمان ناصر, النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل, مرجع سابق, ص :290

الأوزان المخاطر لمصدر الأدوات المالية حسب تعديلات بازل[2].

جدول(1-3) يمثل تصنيفات الأوزان المخاطر لمصدر الادوات المالية حسب تعديلات بازل

الأدوات	نسبة الترجيح
أدوات مديونية مصدرة من طرف حكومة يتراوح تصنيفها بين AAA,AA+	%0
أدوات مديونية مصدرة من طرف الحكومة يتراوح تصنيفها بين +A و -BBB و تكون مدتها أقل من 6 أشهر	%0,25
أدوات مديونية مصدرة من طرف حكومة يتراوح تصنيفها بين+A	%1

[1] سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مكتبة الريام، ط1، الجزائر،2006، ص06.

[2] أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفق توصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستير في ميدان دراسات المالية المحاسبية المعمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف،ص64.

	و-bbb تكون مدتها من 6 أشهر الى سنتين
%1,60	أدوات مديونية مصدرة من طرف حكومة يتراوح تصنيفها بين+A و -BBB تكون مدتها أكبر من سنتين
%8	أدوات مديونية أخرى

2. معالجة بازل2 لمخاطر الائتمان:

جاءت اتفاقية بازل 2 باسلوبين لقياس مخاطر الائتمان و أعطت الحرية للبنوك في انتهاج الاسلوب الذذي يناسبها في قياس مخاطرها حيث يمكن للبنك ان يختار بين الاسلوب المعياري و الاسلوب الداخلي للتقييم و الذي يقسم بدوره الى اسلوب التقييم الداخلي الاساسي و اسلوب التقييم الداخلي المتقدم[1].

أولا: الاسلوب المعياري:

يعتبر هذ الاسلوب نسخة محسنة من نسبة راس المال السابقة، ففي هذا الاسلوب يتم تحديد أوزان المخاطر لكل فئة من الاصول، هذا يرتكز اساساً على وجوب تصنيف خارجي مقدم من طرف وكالة خارجية لتقييم القروض، من ابرز هذه الوكالاتstandars / poor/ moody، حيث يقدم التصنيف مقياسا للجدارة الأتمانية للمدينين، و ذلك أخد بعين الاعتبار مجموعة من العوامل، يقدم التصنيف للبنوك مجموعة من الفوائد أهمها[2]:

- تسهيل تطبيق بنود اتفاقية بازل الثانية الخاصة بتحديد أوزان المخاطر و تحديد مخصصات القروض.
- تعزيز قدرة البنوك على منح القروض بدرجة ثقة كبيرة
- تقليل عنصر مخاطر التعثر بين خضوع القروض لتقييم طرف ثالث مستقل وفق لمتطلبات اتفاقية بازل الثانية.

[1] صندوق النقد العربي، الملامح الاساسية للاتفاقية بازل2 و االدول النامية، دراسة اعدت لمجلس محافظي المصارف المركزية العربية، 2004،ص15.
[2] أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية راس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل،مرجع سابق ص 69-70.

ثانيا: الاسلوب الداخلي للتقييم(IRB)

حسب هذه الطريقة فانه يسمح للبنوك باستخدام نظام التصنيف الداخلي لديها لتقييم مقدرة المقترض سواء شركات، حكومات أو بنوك لكن من ضرورة الحصول على موافقة السلطات المحلية، توجد أربعة مكونات للمخاطر منتقاة من نظام التصنيف الداخلي و التي لها أثر على اوزان المخاطر و هي[1]:

- احتمالية تخلف العميل عن الدفع
- الخسائر المحتملة في ظل تخلف العميل عن الدفع
- حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع
- موعد استحقاق العميل
- و يعكس نظام التصنيف الداخلي بالبنك قدرته علىادارة المخاطر، و لتحديد تصنيف اي من أنواع التسهيلات يقوم البنك باستخدام بيانات تاريخية لتقسيم درجتهم على البنك لدى تطبيق نظام التصنيف الداخلي القيام بمايلي كحد أدنى[2]:
- تعريف مكونات مخاطر الأئتمان التعثر و الخسارة.
- تقسيم التسهيلات الى فئات ذات صفات مشتركة.
- تحديد نطاق و مستويات التصنيف لكل نوع من التسهيلات.
- تحديد آجال الاستحقاق و مستويات الثقة التي سيتم من خلالها تقييم احتمالات التعثر و حدوث خسائر.
- تصميم صيغة لتكرار انماط الخسارة و توزيعها.
- تحديد الخسارة المتوقعة و كيفية التحوط لها.
- حساب راس المال اللازم للتحوط للخسائر غير المتوقعة.

لقد حددت لجنة بازل اسلوبين يندرج تحت اسلوب الداخلي للتقييم هما:

أولا: اسلوب التصنيف الداخلي الاساسي

حسب طريقة التصنيف الداخلي الاساسي يسمح للبنك، باستخدام تقديره الخاص لاحتمالية التخلف عن الدفع خلال سنة واحدة[1].

[1] ابراهيم الكراسنة، اطرااساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي،ط2، ابوظبي ،2010، ص9.

[2] البنك المركزي المصرفي، متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الأئتمان، ص15.

ثانيا: أسلوب التصنيف المتقدم:AIRB

يقوم هذا الاسلوب على نفس المنهجية المطبقة في الاسلوب الاساسي باستثناء ان البنوك تقرر تصنيفاتها الداخلية بناءا على الخبرة التاريخية[2].

الجدول (2-1) :الفرق بين اسلوب التصنيف الداخلي الاساسية و اسلوب التصنيف المتقدم.

	الاساسية*IRB	المتقدمAIRB
احتمال الاخفاق	يعتمد على تقدرات البنك	يعتمد على تقدرات البنك
الخسائر عند الاخفاق	يعتمد على تقدرات البنك	لجنة بازل تحديد القيم
التفرض عند الاحقاق	يعتمد على تقدرات البنك	لجنة بازل تحديد القيم
اجل الاستحقاق المتبقي	يعتمد على تقدرات البنك	لجنة بازل تحدد القيم او تقدرات المصروف اذا سمحت السلطات الوطنية بذلك

المصدر: حاكم محسن محمد حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك أثرها في الاداء و المخاطرة، دار البازوري، الاردن، 2013، ص59.

[1] Linda Allen, jacob Boudou kh and Anthony snnders understanding market, gredit andoneration risk , blae kwell publishine,2004,p210.

[2] حاكم محسن محمد و حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك و اثرها في اداء المخاطرة، دار البازوني، الاردن 2013،ص58.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الاسلامية.

أولا :تعريف المخاطر الائتمانية في البنوك الاسلامية:

تتمثل مخاطر الائتمانية في المخاطر التي ترتبط بالطرف الآخر في العقد أي مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة و في موعدها كما هو منصوص عليه في العقد[1].

ففي البنوك التقليدية تظهر المخاطر الائتمانية في القروض عندما يعجز الطرف الاخر عن الوفاء بالشروط القروض كاملة و في موعدها، أما في البنوك الاسلامية فتختلف المخاطرة الائتمانية في التمويل بصيغ الهامش المعلوم التي تنشأ فيها المخاطرة الائتمانية من خلال تعثر أداء الطرف الأخر في تجارته أو صناعته، و التمويل بصيغ المشاركة في الربح و الخسارة التي تاتي فيها مخاطرة الائتمان في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصروف عند حلول أجله، و قد تنشأ هذه الكشكلة نتيجة عدم كفاية المعلومات لدى البنك عن الارباح الحقيقية لمنشأت الأعمال[2].

ثانيا: أنواع المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية -من حيث صيغ التمويل فقط-

تنفرد صيغ التمويل الإسلامي بمخاطر تتعلق بشروطها وطبيعتها وقد تكون الآراء المتباينة للفقهاء في بعض مسائلها وخاصة في مجال عدم وجود نظام قضائي فعال مصدر لما يدعى بمخاطر الطرف الآخر بالإضافة إلى المخاطر في المؤسسات التقليدية مثل : مخاطر التمويل ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل كذلك تتعرض المؤسسات الإسلامية الى مخاطر إضافية مثل[3]:

1- التمويل بالمرابحة:

يعتبر عقد المرابحة من أكثر العقود المالية الاسلامية استخداما و ان امكنتنميط العقد و توحيده فانه يمكن أن تكون مخاطره قريبة من مخاطر التمويل التقليدي الربوي.

و نظرا للتشابه بين المخاطر المرتبطة بهذا العقد و مخاطر التمويل الربوي فان عددا من السلطات الرقابية في عدد من البلدان قد قبلت و أجازت هذا العقد كصيغة تمويلية.

[1] Michel Matieu Lex ploitout Doncaire et lerisque de crédit la rewe banque, baris, 2000,p83.

[2] طارق عبد العال حماد، ادارة المخاطر، أفراد، ادارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003، ص34.

[3] عريقات ,حرب وعقل ,سعيد .إدارة المصار إسسامية – مدخل حديث ,ط 0, دار وائتل للنشر والتوزيع ,عمان – الاردن , 2010 -282ص202

و علاوة على ذلك فان الاراء الفقهية حول العقد في صورته الحالية غير متفقة، و يمكن أن تشكل هذه الاراء المتباينة مصدرا لما يمكن تسميته مخاطر الطرف الاخر في العقد مع عدم وجود نظام تقاصي غير فعال.

2- التمويل بالسلم:

هناك على الاقل نوعين من المخاطر في عقد السلم مصدرها الطرف الأخر في العقد.

تتفاوت مخاطر الطرف الاخر من عدم تسليم المسلم فيه في حينه او عدم تسليمه تماما، الى تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد السلم. ان عقد السلم بقوم على بيع المنتجات الزراعية، فان مخاطر الطرف الاخر تكون بسبب عوامل ليست لها صلة بالملاءة المالية للزابون.

اما المخاطر الثانية و هي تتمثل في كون العقد لا يتم تداوله في الاسواق المنظمة أو خارجها بل هي اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية و تحول ملكيتها و هذه السلع تحتاج الى تخزين، و بذلك تكون هنالك تكلفة اضافية و مخاطر اسعار تقع على البنك الذي يملك هذه السلعة كموجب عقد السلم و هذا النوع من التكاليف و المخاطر يتعلق بالبنوك الاسلامية فقط.

3 - التمويل بالاستصناع:

عندما يقوم البنك بالتمويل وفق عقد الاستصناع، فانه يعرض راس ماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الاخر[1].

مخاطر الطرف الاخر في عقد الاستصناع التي تواجهها البنوك و الخاصة بتسليم السلع المباعة استصناعا تشبه مخاطر عقد السلم. حيث يمكن ان يفشل الطرف الاخر في تسليم السلعة في موعدها او انها سلعة رديئة، غير ان السلعة موضوع العقد في حالة الاستصناع تكون تحت سيطرة الزبون و اقل تعرضا للظواهر الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة سلما.

كما توجد ايضا المخاطر الناشئة عن السداد من جانب المشتري ذات طبيعة عامة، بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع البنك .

اذا اعتبر عقد الاستصناع عقدا جائزا غير ملزم، فقد تكون هناك مخاطر الطرف الاخر الذي قد يعتمد على عدم لزومية، فقد تكون هناك خاطر الطرف الاخر الذي قد يعتمد على عدم لزومية العقد فيتراجع عنه . و ان تمت معالجة الزبون في هذا العقد معاملة الزبون في غقد المرابحة، و ان تمتع بخيار التراجع عن العقد و رفض تسليم السلعة في موعدها، فهناك مخاطر إضافية يواجهها البنك الإسلامي عند التعامل بعقد الاستصغاء و قد تكون هذه المخاطر لان البنك الاسلامي عندما يدخل في عقد الاستصناع يأخد الصانع و المنشأة و البناء و الموارد، و بأن البنك لم يتخصص في هذه المهن فإنه يعتمد على المقاولين بالباطن

4 - التمويل بالمشاركة و المضاربة:

[1] الأخضر لقليطي،إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية.

تدهب العديد من الدراسات العلمية و الكتابات حول السياسات الى ان قيام البنك الاسلامي بتوظيف الاموال على اساس المشاركة و المضاربة افضل من استخدامها وفق صيغ العائد الثابت مثل المرابحة و الايجارة و الاستصناع و في الواقع فإن استخدام البنوك الاسلامية لصيغ المشاركة و المضاربة هو في أدنى الحدود و يعود دلك المخاطر الائتمانية الحالية المرتبطة بهذه الصيغ

تزيد المخاطر المتوقعة في صيغ المشاركة و المضاربة بسبب حقيقة عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الاخلاقية و الانتقاء الخاطئ للزبائن.

و بسبب ضعف كفاءة هذه البنوك في مجال تقيي المشاريع و تقنيتها ثم إن الترتيبات المؤسسية مثل المعاملة الضريبية، و نظم المحاسبة و المراجعة و الأطر الرقابية جميعها لتشجيع التوسع في إستخدام هذه الصيغ من قبل البنوك الاسلامية.

ثالثا: تحليل المخاطر الإئتمانية في البنوك الإسلامية :

يتم التعرف على المخاطر الانتمائية و تحديدها باستخدام القوائم الوثائق المالية التي تعتبر من أهم مصادر المعلومات و المؤشرات طبيعية و انواع المخاطر التي تتعرض لها اي مؤسسة، حيث تساهم في تبيان أهم المتغيرات المؤشرة علىنشاط المؤسسة، كالتغيرات غير المناسبة في المبيعات و التكاليف و التي تساعد في ابراز نوع المخاطر المتعرض لها في هذا المجال و التي قد تنجم عن منافسة في الاسعار، أو انخفاض في جودة المنتوج أو في كفاءة الاداء[1].

و بالاضافة الى ذلك يمكن استخدام النسب المالية و تحليل القوائم المالية من توضيح مدى تعرض المؤسسة إلى المخاطر الانتمائية و بالتالي تبرز أهمية هذه المرحلة بالتعرف و تحديد نوع و حجم مخاطر أي مؤسسة، قصد تعيين طرق و ادوات التعامل مع هذه المخاطر- و لعل أهم الطرق الممكن استخدامها في البنوك الاسلامية هي طريقة RAROC.

1- مؤشر RAROC:

حيث تتضمن هذه الطريقة ادارة ثلاثة أنواع للمخاطر تتمثل في مخاطر السوق و مخاطر الائتمان و المخاطر الشغليين، حيث يقيس معدل RAROC المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطر و العائد من عدة موجودات و انشطة كما تغطي قاعدة لقياس كل المخاطر ذات الصلة بطريقة مستحبة و تقدير أداة للمسييرين يمكنهم بواسطتها صنع القرارات السليمة الخاصة بالموازنة بين المخاطر و العائد لمختلف الاصول.

و يعرف معدل العائد على انه النسبة بين العائد المعدل على مخاطر أصل مالي في فترة زمنية معينة و قيمة الخسائر الغير متوقعة او راس المال الاقتصادي وفقا للعلاقة التالية:

[1] حمزة غربي دراسة ميدانية ملتقى :اسس وقواعد النظرية المالية الاسلامية جامعة سطيف ص 12-14

RAROC: (النتيجة- المؤونات الاقتصادية)/ راس المال الخاص الاقتصادي

ثم بعد ذلك نقوم بمقارة RAROCمع المعدل المرجعي الذي يقيس تكلفة الاموال أو تكلفة الفرصة البديلة للحصول على اسهم البنك من طرف المستثمرين كما يمكن أيضا أخد التكلفة المتوسطة المرجحة كمعدل مرجعي اي تكلفة الاموال الخاصة زائد تكلفة الاموال المقترضة مرجحة على أساس وزن كل مصدر.

رابعا :اساليب مواجهة ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية

إن وجود الممخاطر في البنوك الاسلامية أمر لا مفر منه لانها لا يمكنها أخد العائد إلا إذا كانت مستعد لتحمل الخسارة و يتبع مجموهة من الطرق التي تمكنه من تحقيق انعكساتها السلبية عليه[1]:

1- اتباع سياسة التنويع: و تعني التنويع في نشاط البنك من النواحي التالية: تغطية مناطق جغرافية مختلفة، التعامل مع قطاعات اقتصادية عدة، و تنويع العملاء...الخ.
2- اشاعة ثقافة ادارة المخاطر على مستوى البنوك الاسلامية: و ذلك عن طريق توعية كل الاطراف الفاعلة في البنك باهمية ادارة المخاطر في استمرارية البنك. و من متطلبات هذه الادارة نذكر تكوين نظام معلومات فعال لادارة المخاطر، تشكيل ادارة متخصصة في الجانب القانوني، تشكيل ادارة فنية للمخاطر.
3- تكوين مخصصات كافية لمواجهة الاخطار المحتملة: و ذلك باقتطاع الحصة العائد من الارباح لتدعيم المركز المالي للبنك، ولكن يجب التفريق مابين الحصة من الربح العائد للبنك و للمودعين.
4- الضمانات و الرهون: تلجأ البنوك الاسلامية الى طلب الضمانات حماية لاموالها ولكن وجود موانع شرعية يجعل استخدامها محصورا في مجالات معينة. و لهذا فهي ملزمة بحسن اختيار الضمانات من حيث قيمتها و امكانية تسييب لها، بما يكفل الحقاظ على أموالها.
5- التأمين التكافلي: التامين التكافلي وسيلة لتحقيق الخطر، رغم الجدل حول مشروعيتها.
6- الالتزام بمعايير الرقابة الدولية: تتعرض البنوك الاسلامية لمخاطر متعددة، و تستعمل وسائل متنوعة لتحقيق منها، و تصادفها مشاكل و عوائق خاصة عند تطبيق معايير الرقابة الدولية ، سواء ما تعلق باتفاقية بازل1 أو بازل2.

خامسا: معايير إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية

-1- توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية

[1] عابد فضيلة،أسس مملوك، تحليل أدارة المخاطر الاتمانية في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية،مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية سلسلة العلوم القانونية المجلد (36) العدد (5) ،2014،ص325.

يقصد بتوافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية موافقة مجلس إدارة البنك على الإستراتيجية والسياسات الهامة لمنح الائتمان، وتتضمن الإستراتيجية والسياسات الهامة لمنح الائتمان في :

-توضيح رغبة المصرف في توزيع الائتمان بحسب القطاعات، أو المناطق الجغرافية، أو الآجال، أو الربحية، ومن أجم ذلك على مجلس الإدارة أن يأخذ في الاعتبار أهداف جودة الائتمان، العوائد، نمو الأصول المرجحة بين المخاطر والعائد في إطار أنشطة المصرف، كما يقوم بتعميم مخاطر الائتمان على العاملين بالمصرف؛

-تحديد إرشادات عن نسبة القروض إلى الأصول أو نسبة كم نوع من أنواع الائتمان إلى الأصول ونسبة كم نوع من أنواع الائتمان إلى إجمالي المحفظة الائتمانية أو حقوق الملكية؛

-وضع قواعد منح الائتمان لكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعاملين بالبنك وأقاربهم و وضع قواعد الموافقة على منح الائتمان وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح الائتمان وصلاحيات منح الائتمان ووضع قواعد المراجعة المستقلة للائتمان وقواعد تصنيف الائتمان وتكوين المخصصات.

-إعداد تقارير دورية مستقلة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للمصرف، بغرض التأكد من أن هناك سيطرة على مخاطر الائتمان في حدود الضوابط التي تحددها المعايير الرقابية والإجراءات الداخلية لكم مصرف.

2- توفر إجراءات سليمة لمنح الائتمان

تأسيس معايير سليمة واضحة لمنح الائتمان، تساعد في تحديد الملاءة الائتمانية للمقترض في عمليات المصرف ، وفي تحديد هيكل الائتمان ، والغرض منه، ومصادر استرداده وسجم أداء المستفيد من التمويل من حيث إيفائه بالالتزاماته، ومقدرته الحالية على السداد، والآجال و الشروط التي بموجبها سيمنح بها .وذلك من خلال مايلي :

-الأهلية القانونية لطالب الائتمان في تحمم الالتزام.

-معرفة سمعة طالب الائتمان وخبرته ومركزة في الصناعة(القطاع)والغرض من الائتمان.

-طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية لطالب الائتمان، ومدى الحساسية للتطورات الاقتصادية والعلاقة بين المخاطر والربحية.

-مصادر السداد ومدى التزام العميم بسداد الالتزامات السابقة ونوعية الضمانات المقبولة.

3-توفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته

يتضمن توفر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته مايلي:[1]

-متابعة التنفيذ للائتمان لمعرفة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات الرقابية(الوضع المالي الحالي للعميم، مدى توفر ضمانات كغطاء مناسب وفق ا للحالة الحالية للعميم، مدى استخدام العملاء للحدود الائتمانية، مدى جودة الائتمان والتصنيف وتكوين المخصصات.)

-التصنيف الداخلي للائتمان والذي يساعد على منح الائتمان ومتابعة مدى جودته وتسعيره، تحديد خصائص المحفظة الائتمانية والتركزات الائتمانية، حديد القروض المتعثرة ومدى كفاية المخصصات.

4-توفر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان

تتضمن الإجراءات الكافية للرقابة على مخاطر الائتمان في وجود ما يلي1 :

-إنشاء نظام تقييم ومتابعة مستقل لعملية إدارة مخاطر الائتمان بالمصرف، ومراجعة هذه العملية، والتأكد من أن الإدارة العليا مستعدة للقيام بالإجراء اللازم لإدارة الائتمان الذي يواجه مصاعب؛

-ضرورة وجود رقابة داخلية للتأكد من الإبلاغ عن الاستثناءات في السياسات الائتمانية والحدود الائتمانية.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المطلب الاول : الدراسة العربية و الاجنبية

- يحياوي وفاء (ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية – تجربة بنك البركة الجزائري) جامعة البليدة 2 . 2016/ 2017 .

هدفت هده الدراسة الى خصوصية المخاطر التي تتعرض لها المصارف الاسلامية و دراسة طرق دارتها و ادارة المخاطر الائتمانية في البنك .

و مدى تطابق هده العملية مع المفاهيم النظرية و نظم الباحث معالجة هده الدراسة من خلال اربعة فصول و اهم ما توصل اليه في هده الدراسة : ان المصارف الاسلامية تتعرض لمستويات اعلى من المخاطر . حيث استطاعت تكييف معايير ادارة المخاطر الدولية مع ممارستها باستثناء الجزئيات التي تتعارض فيها مع مبادئ عملها .

[1] محمد عمر شبرا، حبيب احمد، **الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ا،0229 ،0 :97.ص

- قبايلي حورية (ادارة المخاطر البنكية في الجزائر- دراسة حالة بنك التنمية المحلية) اطروحة لنيل شهادة دكتورا . جامعة الجزائر 3 -2014.

جاءت دراسة قبايلي في خمسة فصول هدف من خلالها الباحث الى تقييم استراتيجيات ادارة مخاطر الائتمان التي تتبناها البنوك التجارية العالمية

التي تهدف للمحافظة على متانة راس المال و مراجعة الاجراءات و التدابير التي تعدها البنوك التجارية لتطوير ادارة مخاطر الائتمان لديها وفقا لمتطلبات بازل 2 .

-محمد عبد الحميد عبد الحي (ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية – دراسة مقارنة) اطروحة مقدمة لنيل درجة الماجيستير جامعة حلب 2010 .

حاول الكاتب في هده الدراسة توضيح الالية التي يتم من خلالها ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية و دلك بالاستناد الى الادوات و المبادئ و المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الاسلامية و قد توصل الى النتائج التالية :

-ان المصارف الاسلامية تتعرض لدات النوع من المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التقليدية

-المصارف الاسلامية لا تلتزم بالمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الاسلامية المتعلقة بإدارة المخاطر لان هده المعايير ليست الزامية .

-خضراوي نعيمة (ادارة المخاطر البنكية -دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الاسلامية) مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير جامعة بسكرة 2009/2008

من اهم النتائج التي خرجت لها المدكرة تتمثل في :

-ظهور ازمات افلاس العديد من البنوك التقليدية و وجود عوامل زادت من تفاقم المخاطر

-ان لجنة بازل دعمت دور البنوك المركزية في الرقابة على البنوك من خلال ادراج ادارة المخاطر كاهم اولوياتها و دلك بادراجها لمقاييس المخاطر الائتمانية.

-البنوك الجزائرية لا تستثمر في الاوراق المالية وهدا لعد م وجود سوق مالي نشط و افتقارها للخبرة في هدا المجال مما يعرضها لمخاطر ائتمانية كبيرة

Hasan maher and dridi jema (2010) the effect of the global crisis on islamic bancks and convention an bancks :

A comparative study international mone tary fund cooking paper 10/201(hasan . dridi.2010)

استهدفت الدراسة تحديد اثار الازمة المالية العالمية الاخيرة 2008/2007 على كل البنوك التقليدية و الاسلامية حيث توصل الباحث من بين نتائجه الى ان البنكين :

تعاني قصورا في تطبيقات ادارة المخاطر مما يعرضها لصدمات مالية محتملة بعد الازمة و هو ما يحتم عليها ايجاد ادوات و اليات مالية لإدارة المخاطر الائتمانية .

-دراسة ضرار عبيد احمد(2008)بعنوان "أنواع المخاطر التي تواجه المالية الإسلا مية وكيفية إدارته

تهدف هذه الدراسة الى تحليل المخاطر التي تواجه صناعة المالية الإسلامية والوقوف على أنواع تلك المخاطر والكيفية أو الطريقة التي يتم بها إدارة تلك المخاطر. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الورقة في استعراض بعض القضايا الهامة المتعلقة بموضوع مفهوم المخاطر وكيفية إدارتها والوصول بتوصيات عملية في كيفية التعامل مع تلك المخاطر

-دراسة خان وحبيب2008 بعنوان إدارة المخاطر "تحليل قضايا الصناعة المالية الإسلامية هدفت الد ارسة إلى عرض ومناقشة الأساليب المتبعة في التعامل مع المخاطر وادارتها في ضوء التحديات التي تواجه المؤسسات المالية وشملت الدراسة عدد 86مؤسسة مالية إسلامية في عدد 26بلدا , وقد أوضحت الدراسة أن المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية كمخاطر الإئتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل التي أشارت إليها لجنة بازل تختلف في تطبيقاتها وفقا لطبيعة البنوك الإسلامية , وقد أوصت الد ارسة بضرورة تطوير ثقافة التعامل في إدارة المخاطر في الصناعة المصرفية الإسلامية من خلال تطبيق تسهيلات المقرض الأخير (البنك المركزي) ونظم حماية الودائع والعمل بموجب معايير هئية المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المصرفية الإسلامي

المطلب الثاني : اوجه الاختلاف و التشابه

اوجه التشابه :

تتشابه هده الدراسة مع دراستنا في تحليل ادارة مخاطر الائتمان من ناحية ماهية مخاطر الائتمان التي تواجه الصرف و انواع تلك المخاطر .

اضافة الى مخاطر التمويل التي تتعرض لها المصارف البنكية ركز كلا الباحثين على المخاطر الائتمانية.

اوجه الاختلاف :

رغم اهميه الدراسات السابقة و قيمتها العلمية فان هده الدراسة تتميز عنها بما يلي :

تختلف هده الدراسة عن تلك الدراسات في تناولها للمخاطر التي تتعرض لها صيغ التمويل الاسلامي و اساليب تجنب تلك المخاطر كدلك ايضاح اوجه التشابه والاختلاف بين البنوك التقليدية و الاسلامية في ادارة المخاطر الائتمانية ,إضافة إلى تناول هذه الدراسة لمثال عملي عن آلية إدارة المخاطر في المصرف الإسلامي.

خلاصة الفصل :

ان ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية هي عملية ضرورية و هامة و هي متكاملة و تشترك المصارف الاسلامية في عدة مخاطر مع البنوك التقليدية و لكنها تنفرد بمخاطر خاصة بها لاسيما تلك المتعلقة بصيغ التمويل الاسلامية حيث ان قضايا ادارة مخاطر الائتمان بين البنوك الاسلامية و التقليدية مختلفة . فالبنوك الاسلامية اكثر فهما و ادراكا و حدرا في نهجها من البنوك التقليدية كما ان البنوك الاسلامية اكثر كفاءة في تقييم مخاطر الائتمان و تحليلها من البنوك التقليدية يضاف الى انا البنوك الاسلامية اكثر استخداما لاساليبل تخفيف مخاطر الائتمان من البنوك التقليدية .

الفصل الثاني :

دراسة استبيانية لادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية

تمهيد : بعد التطرق في الفصل السابق الى عرض و مناقشة مختلف المفاهيم المتعلقة بالبنوك التقليدية و الاسلامية و علاقتها بإدارة المخاطر الائتمانية نقوم في هدا الفصل باختبار و معرفة مدى تطابق الجانب النظري مع التطبيقي بالاستعانة بالأدوات الاحصائية المناسبة . حيث سنتطرق في هدا الفصل الى دراسة استبيانيه لمعرفة مدى اعتماد البنوك الاسلامية و التقليدية على المعايير الائتمانية و مصادر الاستعلام الدي يعتبر فصلا مكملا لما سبق ذكره في الجانب النظري لذلك سنتناوله في خلال مبحثين سنتطرق في المبحث الاول الى الطريقة و الادوات المستخدمة في الدراسة اما المبحث الثاني تجميع البيانات و تحليلها و استنتاجاتها.

المبحث الاول : الطريقة و الادوات المستخدمة في الدراسة.

سنتطرق في هدا المبحث الى عرض الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية لموضوع البحث قصد تنظيم المعلومات و الوصول الى حقائق ونتائج الدراسة و هدا من خلال وصف للمنهج المتبع في ذلك . طرق جمع البيانات و تحديد مجتمع و عينة الدراسة و بالإضافة الى الادوات و الاساليب الاحصائية المستخدمة في معالجة البيانات و فحص اداة الدراسة و تباتها

المطلب الاول : منهجية و طريقة اعداد الدراسة .

اولا: منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة في المنهج الاحصائي التحليلي بهدف التعرف على متطلبات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التقليدية و الاسلامية بالبحث و التحليل . و هدا بالاعتماد على مختلف المراجع : كالكتب . المجلات . الملتقيات و غيرها لتحليلها و اثبات صدقها بعرض الوصول الى المعرفة الدقيقة و الدراسة و يهدف هدا المنهج ايضا للوصول الى المعرفة الدقيقة و التفصيلية حول مشكلة البحث و الوصول الى تصور افضل و ادات للظاهرة محل الدراسة من خلال جمع البيانات عن طريق الاستبيان الدي تم اعداده لهدا الغرض.

*الحدود الزمنية : استغرقت مدة انجاز الدراسة حوالي اسبوعين من يوم 01/08/2018 الى 11/08/2018 و المقدرة ب 11 يوم

*الحدود المكانية : المجال المكاني الدي اخترناه للدراسة يتثمل في بنكي BARAKA- BADR.

ثانيا : مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مسؤولين و موظفين في بنوك تقليدية و اسلامية حيث تم اختيار عينة من مجموع من افراد المجتمع . بحيث تم توزيع ... استبانة و استرد منها .... استبانة . و بعد تفحص الاستبانة تم استبعاد ... نظرا لعدم اكتمال المعلومات و البيانات الواردة بها و ايضا بسبب عدم جدية بعض الافراد العينة في تعبئة الاستبيان و الجدول التالي يوضح عدد المستجوبين .

جدول رقم (11) :الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان

طبيعة الاستبيان	العدد	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	60	100
عدد الاستبيانات المسترجعة	10	16.67
عدد الاستبيانات الصالحة	50	83.33

المصدر من اعداد الطلبة بناءا على استمارات الاستبيان

المطلب الثاني : ادوات الدراسة .

اولا : اداة الدراسة:

من اجل تحقيق اهداف الدراسة و اختبار الفرضيات تم تصميم الاستبيان الدي هو عبارة عن مجموعة من الاسئلة المطروحة حول الظاهرة المدروسة و نستخدم هده الوسيلة في البحوث المسحية التي تجيب عن الاستفهامات من خلال قياس وجهات النظر لمجتمع الدراسة حيث تم بناء و تطوير الاستبيان بالاعتماد على الاطار النظري للدراسة . حيث اعتمدنا في عملية توزيع استمارات الاستبيان من خلال تقديمها في اكثر من طريقة و نذكر منها : الاتصال المباشر بأفراد العينة لشرح بعض النقاط و وضيح هدف البحث اضافة الى اعطاء تفسيراتا عن اجاباتهم كما تم توزيع الاستبيان ورقيا . المقابلة : اعتمدنا على اسلوب المقابلة الشخصية مع بعض افراد عينة الدراسة.

ثانيا: البرنامج المستخدم في معالجة المعطيات .

حيث قمنا بمعالجة و بناء قاعدة الاستبيان من خلال خطوات و تعتبر اول خطوة لبناء قاعدة الاستبيان من ترقيم الاستمارات المسترجعة وذلك لتصنيفها و تسهيل الرجوع اليها

و نقصد بقاعدة الاستبيان المحصل عليها في شكلها النهائي و التي تبنى عليها الدراسة . وقد اعتمدنا في بناء قاعدة المعطيات البرنامج Exel كما تم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS

الاصدار 19 لتحليل بيانات الاستبيان و الحصول على مخرجات لجميع فقراته و معرفة مدى موافقة افراد عينة الدراسة على فقرات و محاور الاستبيان المختلفة

المبحث الثاني : تجميع البيانات و تحليلها و اهم الاستنتاجات .

المطلب الاول : عرض و تحليل نتائج الدراسة .

استخدم في هذا الاستبيان سلم ليكارت الثلاثي:

العبارة	مجال الاجابة	الترميز
موافق	من 1.00 الى 1.66	1
محايد	من 1.67الى 2.33	2
غير موافق	من 2.34 الى 3.00	3

معامل الثبات ألفا كرونباخ:

مقياس الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ لإجابات عينة الدراسة التي تم الحصول عليها لمعرفة مدى الاعتمادية على أداة الدراسة، وتعد القيمة المقبولة إحصائيا لهذا المقياس 70% فأكثر.

باستعراض قيم ألفا كرونباخ المحسوبة نجد أنها كانت مرتفعة إلا في المحورية الثالث والرابع وعالجنا ذلك بحذف الاسئلة، ارتفاع ذلك يدل على ثبات عال لبينات الاستبانة التي تم الحصول عليها.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,835	7

الجدول يوضح قيمة ألفاكرونباخ والتي هي 0.835 وذلك يدل على ثبات بيانات المحور الاول "البنك"

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,771	5

الجدول يوضح قيمة ألفاكرونباخ والتي هي 0.771 وذلك يدل على ثبات بيانات المحور الثاني "شخصية العميل"

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,562	4

الجدول يوضح قيمة ألفا كرونباخ والتي هي 0.562 وهي غير دالة على ثبات المحور الثالث "الضمانات" ومنه نلجأ الى حذف احد الأسئلة لرفع معدل الثبات.

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
Q31	5,7800	4,502	,289	,779
Q32	6,1000	8,582	,554	,415
Q33	6,1200	7,496	,681	,302
Q34	6,1800	9,987	,243	,566

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن اذا حذفنا السؤال رقم Q31 ترتفع قيمة الثبات إلى 0.779. ومنه لاكمال التحليل وضمان ثبات البيانات علينا حذفه ويصبح قيمة ألفا كرونباخ 0.779 وهي دالة على ثبات المحور الثالث "الضمانات".

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,654	4

الجدول يوضح قيمة ألفا كرونباخ والتي هي 0.562 وهي غير دالة على ثبات المحور الرابع "لجنة بازل ونماذج التحليل" ومنه نلجأ الى حذف احد الأسئلة لرفع معدل الثبات.

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted

Q41	5,9000	2,704	,460	,569
Q42	5,9000	2,418	,649	,433
Q43	5,8800	3,496	,177	,736
Q44	6,0200	2,469	,490	,546

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن اذا حذفنا السؤال رقم Q43 ترتفع قيمة الثبات إلى 0.736. ومنه لاكمال التحليل وضمان ثبات البيانات علينا حذفه ويصبح قيمة ألفا كرونباخ 0.736 وهي دالة على المحور الرابع "لجنة بازل ونماذج التحليل".

أما بالنسبة إلى قيمة ألفاكرونباخ الكلية للإستبيان في كالتالي:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,789	20

0.789 قي قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ وهي أكبر من القيمة الشرطية وبالتالي ضمان ثبات بيانات الاستبيان.

خصائص عينة الدراسة:

1. المؤهل العلمي:

جدول رقم(12) يوضح مستوى المؤهل العلمي للبنكين

العلمي_المؤهل * البنك Crosstabulation

Count

		العلمي_المؤهل				Total
		ثانوي	باكالوريا	ليسانس	ماستر	
البنك	BARAKA اسلامي بنك	7	5	10	3	25
	BADRتقليدي بنك	7	1	16	1	25
Total		14	6	26	4	50

من خلال الجدول يتضح لنا إن المستوى العلمي ليسانس هو الغالب عند عمال البنكين ثم مستو الثانوي ثم البكالوريا وفي الاخير مستوى الماستر.

شكل رقم(02) يوضح مستوى المؤهل العلمي للبنكين

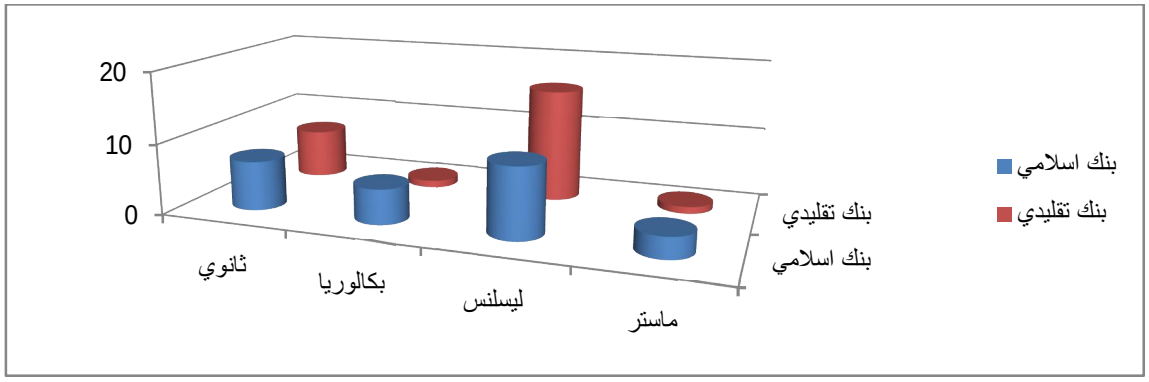

2. الخبرة المهنية:

جدول رقم (13) يوضح الخبرة المهنية للبنكين

البنك * الخبرة_المهنية Crosstabulation						
Count						
		الخبرة_المهنية				Total
		أقل من 5 سنوات	من 6 الى 15 سنة	من 16 الى 25 سنة	أكثر من 25 سنة	
البنك	BARAKA بنك اسلامي	4	18	3	0	25
	BADR بنك تقليدي	5	8	9	3	25
Total		9	26	12	3	50

من خلال الجدول السابق أن عمال البنك الاسلامي أغلبهم ذوي خبرة تتراوح بين 6 ال 15 سنة أما بالنسبة للبنك التقليدي فان عماله لديهم خبرة مهنية تتراوح في الاغلب بيم 6 سنوات و 25 سنة.

شكل رقم(03) يوضح الخبرة المهنية للبنكين

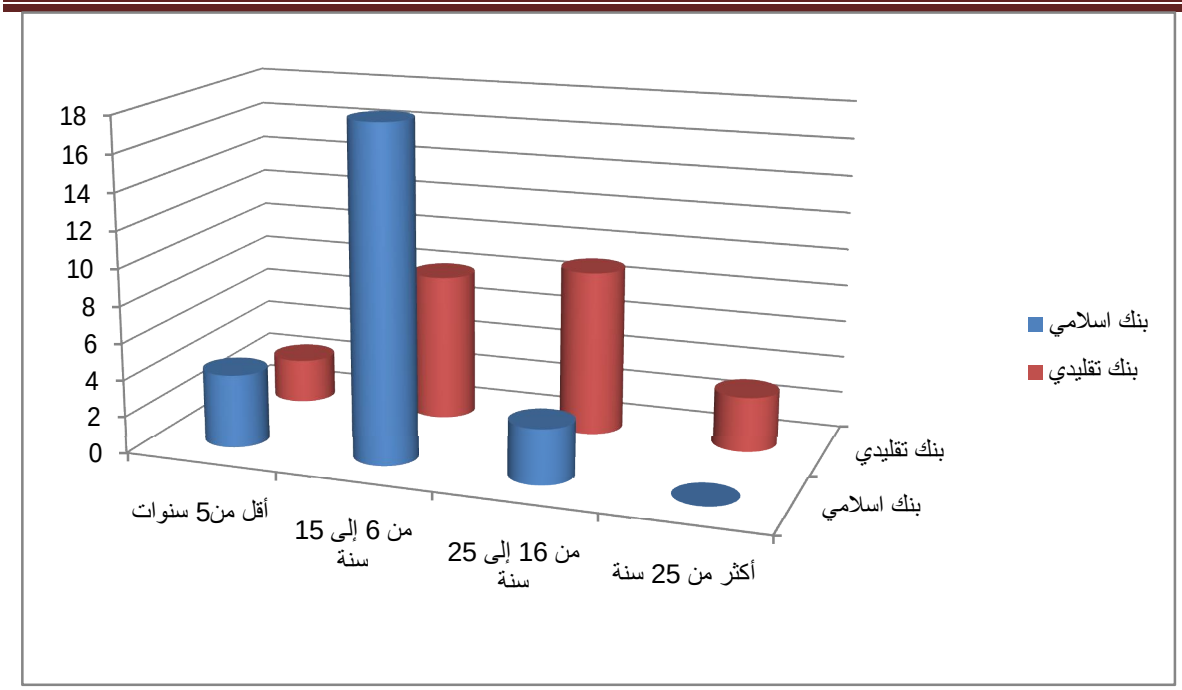

3. الحصول على التكوين ودورات التدريب:

جدول رقم (14) يمثل عدد دورات التكوين والتدريب لعمال البنكين

البنك * الحصول على التكوين ودورات تدريبية في مجال ادارة المخاطر الإتملنيةCrosstabulation						
Count						
		الحصول على التكوين ودورات تدريبية في مجال ادارة المخاطر الإتملنية				Total
		دورة	دورتان	ثلاث دورات وأكثر	لا توجد	
البنك	بنك اسلاميBARAKA	9	6	7	3	25
	بنك تقليديBADR	4	5	1	15	25
Total		13	11	8	18	50

من خلال الجدول السابق نستنتج أن أغلب المستجوبين من عمال البنك الاسلامي قاموا بدورات تكوين وتدريب حيث أن 22 عامل من أصل 25 قاموا بدورات تدريبية وتكوينية، في حين ام 10 عمال فقط من أصل 25 مستجوب من البنك التقليدي قاموا بدورات تدريبية وتكوينية.

شكل رقم(04) يمثل عدد دورات التكوين والتدريب لعمال البنكين

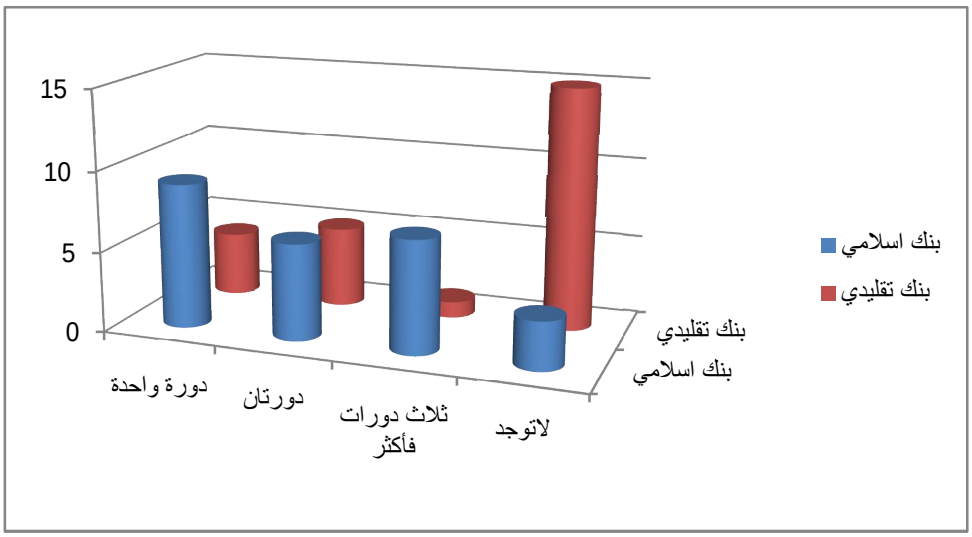

نتائج التحليل الإحصائي :

1. مامدى تطبيق البنك للعمليات في دراسة منح الائتمان؟

يبين الجدول رقم(15) تكرارات الاجابة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تطبيق الاجراءات والدراسات التي تسبق منح الائتمان في البنكين الاسلامي والتقليدي.

جدول رقم (15)مامدى تطبيق البنك للعمليات في دراسة منح الائتمان

رقم السؤال	العبارات		التكرارات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
			موافق	محايد	غير موافق			
01		ب.اسلامي	19	1	5	1,4400	,82057	موافق
		ب.تقليدي	21	4	0	1,1600	,37417	موافق
02		ب.اسلامي	16	5	4	1,5200	,77028	موافق
		ب.تقليدي	19	6	0	1,2400	,43589	موافق
03		ب.اسلامي	13	3	9	1,8400	,94340	محايد

		ب.تقليدي	22	3	0	1,1200	,33166	موافق
04		ب.اسلامي	18	3	4	1,4400	,76811	موافق
		ب.تقليدي	20	5	0	1,2000	,40825	موافق
05		ب.اسلامي	13	6	6	1,7200	,84261	محايد
		ب.تقليدي	23	1	1	1,1200	,43970	موافق
06		ب.اسلامي	14	4	7	1,7200	,89069	محايد
		ب.تقليدي	19	6	0	1,2400	,43589	موافق
07		ب.اسلامي	11	6	8	1,8800	,88129	محايد
		ب.تقليدي	19	6	0	1,2400	,43589	موافق
المحور كامل					ب.اسلامي	1.651	0.592	موافق
					ب.تقليدي	1.188	0.221	موافق

يبين الجدول السابق أن اتجاهات عينة الدراسة أغلبها كانت بموافق والتي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين 1.12 إلى 1.88 ، إلا الفقرات 03،05،06،07 بالنسبة لعينة عمال البنك الاسلامي BARAKA فقد كانت اتجاهاتها محايدة .

تشير النتائج الاجمالية إلى وجود مستوى تطبيق ودراسة قبل منح الاختبار حيث بلغ المتوسط الحسابي

- للبنك الاسلامي BARAKA 1.651 وانحراف معياري متوسط 0.592 وهاذا يشير إلى تقارب الآراء وعدم تشتت كبير في اجابات أفراد عينة البنك الاسلامي على مستوى تطبيق ودراسة مسبقة من البنك قبل الائتمان.
- للبنك التقليدي BADR 1.188 وانحراف معياري ضعيف 0.221 وهاذا يشير إلى تقارب كبير بين الآراء وعدم تشتت في اجابات أفراد عينة البنك على مستوى تطبيق ودراسة مسبقة من البنك قبل الائتمان.

2. مامدى القيام البنك بدراسة شخصية العميل؟

يبين الجدول رقم(16) تكرارات الاجابة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دراسة شخصية العميل في البنكين الاسلامي والتقليدي.

جدول رقم (16)مامدى القيام البنك بدراسة شخصية العميل

رقم السؤال	العبارات		التكرارات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
			موافق	محايد	غير موافق			
01		ب.اسلامي	8	8	9	2,0400	,84063	محايد
		ب.تقليدي	16	9	0	1,3600	,48990	موافق
02		ب.اسلامي	17	7	1	1,3600	,56862	موافق
		ب.تقليدي	22	3	0	1,1200	,33166	موافق
03		ب.اسلامي	10	6	9	1,9600	,88882	محايد
		ب.تقليدي	17	6	2	1,4000	,64550	موافق
04		ب.اسلامي	11	8	6	1,8000	,81650	محايد
		ب.تقليدي	21	2	2	1,2400	,59722	موافق
05		ب.اسلامي	20	2	3	1,3200	,69041	موافق
		ب.تقليدي	19	4	2	1,3200	,62716	موافق
المحور كامل		ب.اسلامي				1.696	0.3747	محايد
		ب.تقليدي				1.288	0.3833	موافق

- من خلال الجدول السابق يتضح أن متوسطات العبارات 01،03،04 بالنسبة لاجابات عينة البنك الاسلامي أكبر من 1.66 وهذا يعني أن اتجاهاتهم كانت محايدة ولكن عند انحراف معياري كبير اكبر من 0.8 وهاذا مايدل على التشتت الكبير في الاجبات بين العمال. وهذا مانستنتجه من الاتجاه العام للمحور بالنسبة للبنك الاسلامي BARAKA من خلال المتوسط الحسابي اكبر من 1.66 وهو 1.69 والذي يشير للاتجاه المحايد عند انحراف معيار 0.3747.
- أما بالنسبة للبنك التقليدي BADR فان جميع العبارات المحور متوسطاتها أقل من 1.66 وهذا يعني أن اتجاهتها كلها موافقة حول دراسة شخصية العميل، وهذا مايؤكده المتوسط العام للمحور والذي هو 1.288 عند انحراف معياري جيد 0.3833 مما يدل على توافق الاجابات بين العمال هذا البنك والتي كلها تتجه نحو الموافقة.

3. ماهي الضمانات المعتمدة لمنح الائتمان؟

يبين الجدول رقم(17) تكرارات الاجابة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة الضمانات المعتمدة لمنح الائتمان في البنكين الاسلامي والتقليدي.

جدول رقم(17) الضمانات المعتمدة لمنح الائتمان

رقم السؤال	العبارات		التكرارات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
			موافق	محايد	غير موافق			
01		ب.اسلامي	7	5	11	2,9600	2,85015	غير موافق
		ب.تقليدي	13	9	3	1,6000	,70711	موافق
02		ب.اسلامي	7	5	13	2,2400	,87939	محايد
		ب.تقليدي	10	13	2	1,6800	,62716	محايد
03		ب.اسلامي	7	2	16	2,3600	,90738	غير موافق

		ب.تقليدي	16	5	4	1,5200	,77028	موافق
04		ب.اسلامي	10	4	11	2,0400	,93452	محايد
		ب.تقليدي	9	14	2	1,7200	,61373	محايد
المحور كامل					ب.اسلامي	2.400	0.973	غير موافق
					ب.تقليدي	1.630	0.505	موافق

- من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن نتائج الاجابات بالنسبة لعمال البنك الاسلامي BARAKA أن متوسطات الاجابة على الفقرات كانت اما غير موافقين أو محايدين ولكنها كانت متشتتة مما ادى إلى ارتفاع في قيمة الانحراف المعياري الذي وصل إلى 2.850 في العبارة الاولى من المحور.

وهذا ما تأكده النتيجة العمة للمحور فيما يخص البنك الاسلامي حيث أن المتوسط الحسابي وصل إلى 2.40 عند انحراف معياري 0.973 وهدا يدل على عدم موافقة العمال من تحليل ودراسة وتأكد البنك الاسلامي من الضمانات عند منح الائتمان للعميل.

- بالنسبة للبنك التقليدي BADR كانت اجبات عماله على هذا المحور موافقة بالنسبة للعبارة 01 والعبارة 03 والتي تشير إلى أن البنك يعتبر الثقة بالعميل من بين الضمانات ويقوم بدراسة وتحليل نوعية الضمانات المقدمة، وبالنسبة للعبارة 02 والعبارة 04 كانت اتجاهها محايد.

والبنسبة للاتجاه العام للمحور لعمال البنك التقليدي فقد كانت موافقة من خلال نتيجة المتوسط الحسابي وهو 1.63 عند انحراف معياري 0.505 وهذا يدل على عدم التشتت الكبير بين اجابات العمال.

4. مدى تطبيق لجنة بازل واستخدام نماذج تحليل الائتمان؟

يبين الجدول رقم(18) تكرارات الاجابة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تطبيق لجنة بازل واستخدام نماذج تحليل الائتمان في البنكين الاسلامي والتقليدي.

جدول رقم (18) يبين مدى تطبيق لجنة بازل واستخدام نماذج تحليل الائتمان

رقم السؤال	العبارات		التكرارات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
			موافق	محايد	غير موافق			
01		ب.اسلامي	3	11	11	2,3200	,69041	محايد
		ب.تقليدي	11	11	3	1,6800	,69041	محايد
02		ب.اسلامي	3	12	10	2,2800	,67823	محايد
		ب.تقليدي	10	12	3	1,7200	,67823	محايد
03		ب.اسلامي	5	15	5	2,0000	,64550	محايد
		ب.تقليدي	6	12	7	2,0400	,73485	محايد
04		ب.اسلامي	8	7	10	2,0800	,86217	محايد
		ب.تقليدي	12	9	4	1,6800	,74833	محايد
المحور كامل					ب.اسلامي	2.170	0.412	محايد
					ب.تقليدي	1.780	0.560	محايد

من خلال الجدول السابق نستنتج أن جميع متوسط الاجابات حول مدى تطبيق لجنة بازل واستخدام لنماذج تحليل الائتمان كانت محايدة سواء للبنك الاسلامي BARAKA أو للبنك التقليدي BADR عند متوسطات تتراوح بين 1.68 إلى 2.32 وهو مجال المحايدة.

ونفس النتيجة بالنسبة للمتوسط والاتجاه العام للمحور والذي بلغ 2.170 للبنك الاسلامي عند انحراف معياري 0.412 واعطى اتجاه محايد، أيضا للبنك التقليدي حيث بلغ 1.780 عند انحراف معياري 0.560 واعطى اتجاه محايد أيضاً.

هذه الحيادية للبنكين في تطبيق للجنة بازل واستخدام نماذج التحليل للائتمان راجع إلى أمرين :

إما أن البنوك لا تهتم أو تطبق لوائح لجنة بازل وعدم استخدام البنك لنماذج التحليل أو لعدم معرفة الموظفين لهذه الاجراءات والنماذج.

اختبار الفرضيات:

للمقارنة بين البنك الاسلامي BARAKA والبنك التقليدي BADR في نظم إدارة المخاطر الائتمانية تم استخدام اختبار t للعينات المستقلة (Independent sample T-Test)، ةتنص قاعدة القرار لاختبار على رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 واذاكانت قيمة المتوسط الحسابي أكبر من الاثاني وعند مستوى الدلالة sig أقل أو يساوي 0.5.

اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية على "لاوجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين البنك الاسلامي والبنك الاقتصادي في مستوى تطبيق البنك للعمليات في دراسة منح الائتمان. ولاختبار هذه الفرضية فقد تم اختبار t للعينات المستقلة، كما يوضح الجدول رقم (11):

جدول رقم(19) نتائج تحليل اختبار t لايجاد الفروق في مستوى تطبيق البنك للعمليات في منح الائتمان

العينة	الفقرات	المتوسط	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى الدلالة	القرار الاحصائي
البنك الاسلامي BARAKA	07	1.420	3.662	2.021	0.001	رفض الفرضية العدمية
البنك التقليدي BADR	07	1.492				

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة t المحسوبة بلغت 3.662 بينما بلغت قيمتها الجدولية 2.021 وبمقارنة القيم تم التوصل إليها في هذا الاختبار تبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، ولذلك تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05 بين البنك الاسلامي والبنك التقليدي في مستوى تطبيق عمليات منح الائتمان.

كما يبين الجدول أن الفرق كان لصالح البنوك التقليدية 1.492 بينما متوسط البنك الاسلامي 1.420. يعني هذا أن البنك التقليدي BADR يتبع اجراءات وعمليات قبل منح الائتمان أكثر من البنك الاسلامي BARAKA.

اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية على "لاوجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين البنك الاسلامي والبنك الاقتصادي في مستوى دراسة شخصية العميل قبل منح الائتمان. ولاختبار هذه الفرضية فقد تم اختبار t للعينات المستقلة، كما يوضح الجدول رقم (12):

جدول رقم(20) نتائج تحليل اختبار t لايجاد الفروق في مستوى دراسة شخصية العميل قبل منح الائتمان

العينة	الفقرات	المتوسط	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى الدلالة	القرار الاحصائي
البنك الاسلامي BARAKA	05	2.560	3.806	2.021	0.000	رفض الفرضية العدمية
البنك التقليدي BADR	05	1.512				

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة t المحسوبة بلغت 3.806 بينما بلغت قيمتها الجدولية 2.021 وبمقارنة القيم تم التوصل إليها في هذا الاختبار تبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، ولذلك تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05 بين البنك الاسلامي والبنك التقليدي في مستوى دراسة شخصية العميل قبل منح الائتمان.

كما يبين الجدول أن الفرق كان لصالح البنوك الاسلامي 2.560 بينما متوسط البنك التقليدي 1.512. يعني هذا أن البنك الاسلامي BARAKA يدرس شخصية العميل قبل منح الائتمان أكثر من البنك. التقليدي BADR.

اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية على "لاوجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين البنك الاسلامي والبنك الاقتصادي في مستوى دراسة الضمانات قبل منح الائتمان. ولاختبار هذه الفرضية فقد تم اختبار t للعينات المستقلة، كما يوضح الجدول رقم (13):

جدول رقم(21) نتائج تحليل اختبار t لايجاد الفروق في مستوى دراسة الضمانات قبل منح الائتمان

العينة	الفقرات	المتوسط	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى الدلالة	القرار الاحصائي
البنك الاسلامي BARAKA	04	1.630	3.509	2.021	0.003	رفض الفرضية العدمية
البنك التقليدي BADR	04	2.401				

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة t المحسوبة بلغت 3.509 بينما بلغت قيمتها الجدولية 2.021 وبمقارنة القيم تم التوصل إليها في هذا الاختبار تبين أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، ولذلك تم رفض

الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05 بين البنك الاسلامي والبنك التقليدي في مستوى دراسة الضمانات قبل منح الائتمان.

كما يبين الجدول أن الفروقات كانت لصالح البنوك التقليدية 2.401 بينما متوسط البنك الاسلامي1.630 يعني هذا أن البنك التقليدي BADR يدرس الضمانات قبل منح الائتمان أكثر من البنك الاسلامي BARAKA.

اختبار الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية على "لاوجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين البنك الاسلامي والبنك الاقتصادي في مستوى تطبيق لجنة بازل ونماذج تحليل الائتمان. ولاختبار هذه الفرضية فقد تم اختبار t للعينات المستقلة، كما يوضح الجدول رقم (14):

جدول رقم(22) نتائج تحليل اختبار t لايجاد الفروق في مستوى تطبيق لجنة بازل ونماذج تحليل الائتمان

العينة	الفقرات	المتوسط	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى الدلالة	القرار الاحصائي
البنك الاسلامي BARAKA	04	1.630	2.018	2.021	0.008	قبول الفرضية العدمية
البنك التقليدي BADR	04	2.401				

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة t المحسوبة بلغت 2.018 بينما بلغت قيمتها الجدولية 2.021 وبمقارنة القيم تم التوصل إليها في هذا الاختبار تبين أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، ولذلك تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة، والتي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05 بين البنك الاسلامي والبنك التقليدي في مستوى تطبيق لجنة بازل ونماذج تحليل الائتمان.

المطلب الثاني : اهم الاستنتاجات .

من خلال هدا المطلب نتطرق الى نتائج الدراسة الاستبيانية لادارة المخاطر الائتمانية في البنوك الاسلامية و التقليدية و من خلال استقصاء اراء المستجوبين حول جملة من القضايا المتعلقة بادارة مخاطر الائتمان توصلنا الى ما يلي :

- ان استقراء اراء المستجوبين فيما يتعلق بدرجة اهمية العوامل الخاصة للعميل و الخاصة بالتسهيل الائتماني بين ان محليلي الائتمان يركزون اهتمامهم على تلك العوامل من حيث درجة الاهمية .

اد توصلنا الى ان تاثير القوانين و التشريعات على نشاط العميل في السابق يحتل المرتبة الاولى

(درجة عالية) من حيث اهميته .

- هناك عراقيل تحول دون تطور الجهاز المصرفي و فعاليته و تتمثل في ضعف التأطير البشري و المؤسساتي اد ان البنوك لاتزال تعاني من نقص الموظفين الاكفاء و المؤهلين .

-ان المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب لجوء البنك الى تقديم القروض او الائتمان للأفراد و القطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض و فوائده . و هدا السبب قد ينتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد مبلغ القرض في تاريخ الاستحقاق المحقق او ان له القدرة المالية على السداد و لكنه لا يرغب في دلك لسبب او لأخر .

-و من اجابة المستجوبين على ان اسئلة الاستبيان افادت بان مسؤولو الائتمان في البنوك يعتمدون على معلومات الخاصة بالعميل نظام 5Cs و المعلومات المتعلقة بالتسهيل الائتماني عند اتخاد القرار الائتماني.

-وجد ان الضمانات يعتمد عليها بالدرجة الاولى عند اتخاد القرار الائتماني لا نها تعتبر ط الدفاع الاول عن البنوك في حالة عجز العميل عن السداد و ان المناخ العام تعتمد عليه البنوك بالدرجة الثانية ذلك ان البنوك .

-تعتبر المناخ العام معيار مهم عند منح الائتمان لانه يمثل الظروف الاقتصادية و المحيطة بالعميل اضافة

الى ان راس المال احتل المرتبة الثالثة في حين ان المعلومات المتعلقة بشخصية العميل تعتبر الركيزة الاساسية في اتخاد القرار الائتماني و هي العنصر الاكثر تأثير في المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

خاتمة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل المقارنة بين إدارة المخاطر الإئتمانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و (بإعتباره بنكا ربويا) و بنك بركة الإسلامي بإستخدام الأسلوب الاستبياني ، و لقد توصلنا إلى أن جوهر إدارة المخاطر الإئتمانية لا تختلف كثيرا إلا فيما يتعارض مع ضوابط العمل المصرفي الإسلامي .

خاتمة

خاتمة :

تواجه المصارف الإسلامية مخاطر إئتمانية أعلى من نظيرتها التقليدية و ذلك بسبب طبيعة التمويل التي تتميز به المصارف الإسلامية ، كما أن هذه المصارف مجبرة على إستخدام وسائل محددة للتعامل مع مخاطر الإئتمان و ذلك ضمن قيود الشرعية و هذا ما يبرز محدودية الطرق الحالية للتعامل مع مثل هذه المخاطر .

النتائج :

- تهدف هذه الدراسة إلى المقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية في مختلف جوانب عمليات إدارة مخاطر الإئتمان حيث توصلنا إلى النتائج التالية :
- إن مخاطر الإئتمان تأتي في مقدمة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية لذلك أن تفعيل دور إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية و التقليدية تمكنها من فهم و تحديد و قياس و معالجة المخاطر المختلفة ، و تقليصها إلى حد أدنى ممكن .
- يختلف عمل المصرف الإسلامي القائم على المشاركة في الأرابح و الخسائر على العمل المصرفي التقليدي القائم على الفوائد الربوية في الاقراض و الاقتراض .
- ان الفرق بين المصارف التقليدية وجود هيئة للرقابة الشرعية بهذه الأخيرة و التي تحرص على الإلتزام بقواعد الدين الإسلامي في كل نشاطات و تعاملات البنك و حتى في سلوك موظفيه .
- استطاعت المصارف الإسلامية تكييف معايير إدارة المخاطر الدولية مع ممارستها بإستثناء الجزئيات التي تتعارض فيها مع مبادئ عملها عملها و هنا تلجأ إلى المعايير التي تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية و حتى الآن لا توجد معايير خاصة و موحدة بين المصارف الإسلامية في إدارة المخاطر التي تتعرض لها .
- تعتبر المصارف الإسلامية أكثر عرضة للمخاطر من البنوك التقليدية و هي تواجه نوعين من المخاطر ، مخاطر تشترك فيها مع نظيرتها التقليدية و أخرى تنفرد بها نابعة من طبيعتها المتميزة .
- استطاعت المصارف الإسلامية إلى حد ما أن تتكيف مع المعايير و الممارسات العالمية لإدارة المخاطر الإئتمانية خاصة و أنها وضعت لتخدم الصيرفة التقليدية لا الإسلامية و أوجدت لنفسها معايير تلائم مع طبيعة عملها.
- لا يوجد اختلاف في معنى الائتمان في المصارف الإسلامية و البنوك التقليدية فالثقة هي أساس العلاقة القائمة بين المصرف و عملائه غير أن الإئتمان في المصارف الإسلامية هو دين بالذمة ناتج عن تمويل إسلامي و هو مرتبط بنشاط حقيقي .
- تكتسب المخاطر الإئتمانية في الصناعة المصرفية الإسلامية وضعا خاصا بالمقارنة بنظيرتها التقليدية انطلاقا من مبادئ و اسس عملها الذي جعلها عرضة لهذا النوع من المخاطر أكثر من مثيلتها التقليدية .

- المصارف الإسلامية تواجه مخاطر الإئتمان اعلى نسبيا من مثيلتها التقليدية ، لأنها تفتقر إلى طرق معالجة مخاطر الديون ضمن نطاق مباح .
- تعتمد المصارف الإسلامية على نفس الطرق التي تستخدمها البنوك التقليدية لتحليل و تقييم المخاطر الإئتمانية التي تخدم طبيعة عملها ، أما بالنسبة لقياسها فالأمر مختلف ، بعود ذلك لإختلاف طبيعة الصيغ التمويلية و الإستثمارية للبنكين .

التوصيات :

- ضرورة تهيئة بيئة مناسبة لإدارة تلك المخاطر في البنوك و خاصة التقليدية منها ، و ذلك بتوجيه مجالس الإدارة إلى تحفيز السياسة الإئتمانية و الاستراتيجية و الإدارة العليا للتنفيذ .
- تقوية ميزات ميزانية المصارف الإسلامية تعطي الإشارة للمخاطر التي تواجهها و متابعتها بشكل خاص .
- الإدارة الذاتية للمخاطر التي تواجهها يمكن أن تقوي دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تنمية تمويل و تطوير كفاءة و استقرار الأسواق المالية الإسلامية .
- تطوير أو خلق نماذج إحصائية لإدارة المخاطر توافق طبيعة النشاط للمصارف الإسلامية .
- لابد أن تتضمن الإجراءات ما يتعلق بمخاطر الإئتمان من سياسات التعرف على هذه المخاطر و قياسها و رصدها و السيطرة عليها .
- ضرورة تبني مبدأ الدمج بين البنوك الإسلامية لتحقيق كيانات مصرفية قوية قادرة على مواجهة التحديات مع البنوك التقليدية سواءا في السوق المحلي أو العالمي .
- ضرورة تكوين العنصر البشري و تثقيفه على تسيير البننوك و إدارة المخاطر بما يسمح له في المستقبل من التنبؤ بالمخاطر و التقليل ما أمكن من خطورتها.
- على البنوك البحث أكثر على الجوانب الوقائية في إدارة المخاطر و التوجه نحو البنوك الشاملة للاستفادة من ميزة التنوع .
- أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية يستند إلى دراسة و تحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول و تقييم أهلية المقترض و عدم الاعتماد بشكل أساسي على ضمانات في منح القروض .
- التدريب المستمر للعاملين بالبنوك و بالتأهيل في المجال الإئتماني ، و ذلك للمساعدة على إستيعاب التقنيات الحديثة في إدارة مخاطر الإئتمان و خاصة مقررات بازل 2 .

قائمة المصادر

و المراجع

الكتب :

- ابتهاج مصطفى عبد الرحمن , إدارة البنوك التجارية : الطبعة الثاني دار النهضة العربية , القاهرة 2000 .
- ابراهيم الكراسنة، اطرااساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية
- الأخضر لقليطي،إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية.
- حاكم محسن محمد و حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك و اثرها في اداء المخاطرة، دار البازوني، الاردن 2013.
- حسين بلعجوز , ادارة المخاطر البنكية و التحكم فيها , مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنضومة المصرفية في الالفية الثالثة :منافسة –مخاطرة- تقنية , جامعة الجزائر .
- د. زياد رمضان , د. محفوظ جودة , إدارة مخاطر الائتمان , الشركة العربية للتسويق و التوريدات , ط 2 القاهرة , 2010.
- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مكتبة الريام، ط1، الجزائر،2006.
- شقيري نوري موسى وأخرون , ادارة المخاطر , الطبعة الأولى , دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان , سنة 2012
- طارق عبد العال عماد، ادارة المخاطر، أفراد، ادارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003.
- طارق عبد العال عماد , تقييم اداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة) , دار الجامعية , الإسكندرية , مصر 2003.
- محمد عمر شبرا، حبيب احمد، **الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ا2009.

المذكرات :

- أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفق توصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستير في ميدان دراسات المالية المحاسبية المعمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- إيمان الجرو , التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الافراض (المصرف الصناعي السوري نموذجا) , ص 52-54 ، رسالة ماجيستير 2007 , جامعة شكرين .
- بعلي حسني مبارك , امكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل تغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة , رسالة ماجيستير غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , فرع إدارة مالية , جامعة قسنطينة الجزائر ,2012 / 2011 .

المجلات و المطبوعات و المراكز :

- البنك المركزي المصرفي، متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الأئتمان.
- حمزة غربي،دراسة ميدانية ملتقى: أسس و قواعد النظرية المالية الإسلامية، جامعة سطيف، ص 12-14.
- صندوق النقد العربي، الملامح الاساسية للاتفاقية بازل2 و االدول النامية، دراسة اعدت لمجلس محافظي المصارف المركزية العربية، 2004.
- صندوق النقد العربي،ط2، ابوظبي ،2010.
- عابد فضيلة،أسس مملوك، تحليل أدارة المخاطر الاتمانية في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية،مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية سلسلة العلوم القانونية المجلد (36) العدد (5) ،2014.

مراجع أجنبية :

- Linda Allen, jacob Boudou kh and Anthony snnders understanding market, gredit andoneration risk , blae kwell publishine,2004.
- Michel Matieu Lex ploitout Doncaire et lerisque de crédit la rewe banque, baris, 2000.
- Mohamed ambar . la gestion de risque de crédit par la méthode raroc diplôme supérieur des étude bancaire .Ecole supérieur de banque . alger oct 2007.